جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير السياسات الفرنسية لتنظيم الهجرة على المهاجرين المغاربة (2003-2018)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر
في العلوم السياسية– تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالبان
- قريشة عبد الستار
- عبد الجواد زهير

تحت إشراف:
د.دحه سليم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.الصادق جراية	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د. دحه سليم	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ.لويشي هشام	أستاذ مساعد أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية : 1439- 1440 هـ/ 2018-2019 م

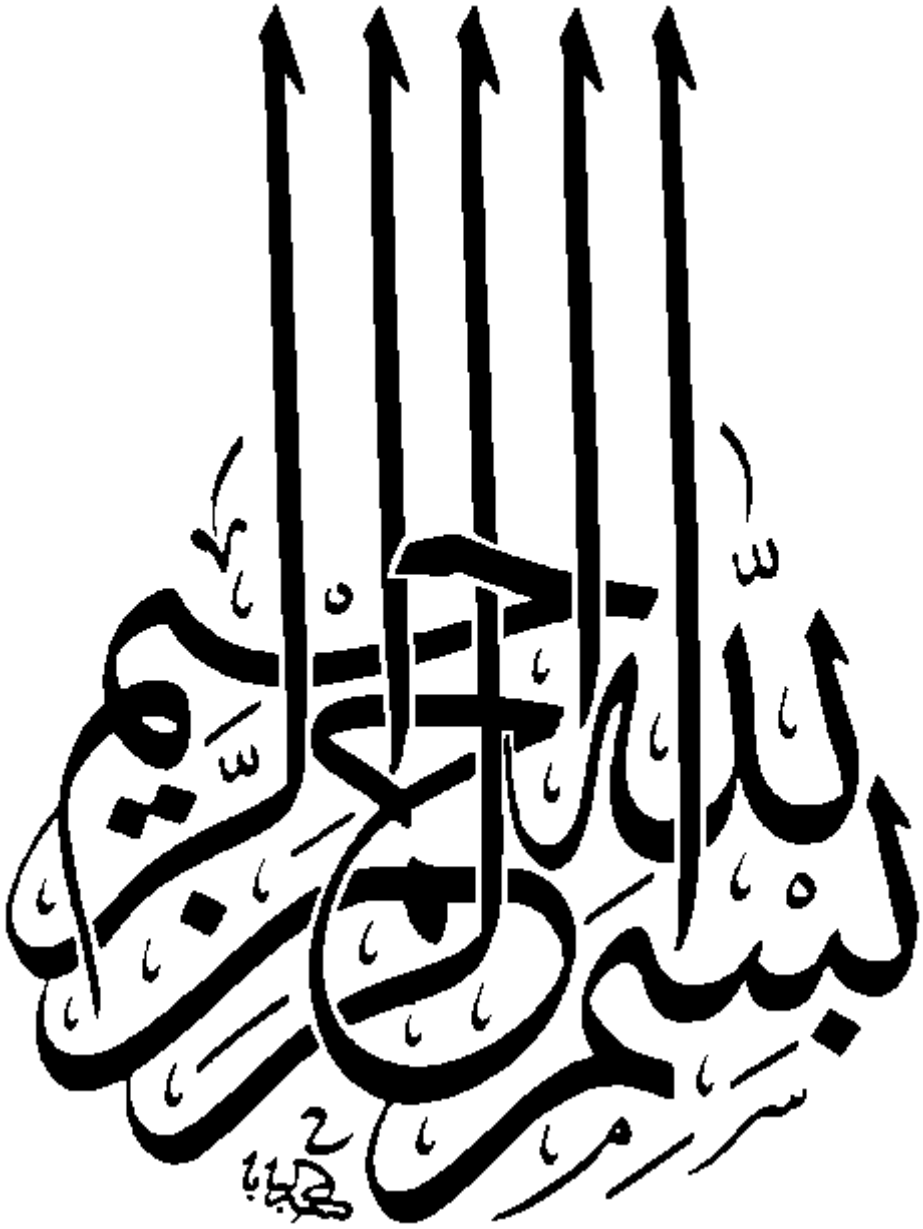
بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر وعرفـان

يقول الله عز وجل في محكم تنزيله

(لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)

فله الحمد والشكر من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد:

بأخلص عبارات الشكر والعرفان والامتنان والإعتراف بالجميل إلى كل الأشخاص الذين ساعدونا في تخطي الصعوبات في إنجاز هذه المذكرة وعلى الجهود المبذولة والتوجيهات البناءة.

ونخص بالذكر الأستاذ : المشرف د. دحة سليم الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته.

وكل من ساعدنا من قريب او بعيد ولو بكلمة طيبة .

إلى كل هؤلاء نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير وجزاهم الله بخير الجزاء والثواب.

الإهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم وصلاة وسلام على أشرف المرسلين

إلى من قال فيهما الله عز وجل:

﴿ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

وقال﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾

إلى كل إخوتنا وأخواتنا.

إلى كل أقرابائنا حفظهم الله.

إلى كل أصدقائنا وزملائنا حفظهم الله وأنار دربهم.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في عملنا.

مقدمة

مقدمة

تعتبر الهجرة بين الدول القومية ظاهرة قديمة متجددة ، مرتبطة بظروف حياة الانسان في اطار سعيه لتحسين ظروف معيشته من جهة وحاجة اقتصاديات الدول المستقبلية خاصة في فترات انماء اقتصاداتها من جهة أخرى .

الا ان القرن العشرين تميز باعتماد النظام الدولي ارثا قانونيا ضبط العلاقات بين الدول باتفاقيات ومعاهدات نظمت حركة الافراد بين الدول ، والذي جعل من الدولة الفاعل الوحيد في إدارة الهجرة والمستفيد الأكبر من عائداتها .

وفي هذا الاطار تشهد المنطقة الاورومغاربية حركية نشطة لتدفقات المهاجرين من دول المغرب العربي نحو دول جنوب غرب أوربا وخاصة فرنسا ، حيث تحصى هذه الأخيرة ما يزيد عن أربعة مليون مغاربي يقيمون بصفة قانونية ودائمة على أراضيها ، ناهيك عن المهاجرين المغاربة غير النظاميين ، سواء الذين يتجاوزون المدة القانونية للبقاء أو الذين يدخلون الإقليم بدون وثائق ، هذا الوضع جعل الدولة الفرنسية تواجه عدة إشكاليات منها استيعاب ودمج المهاجرين المغاربة بالنسبة للمقيمين بشكل قانوني بسبب الروابط البنيوية التي تجمعهم ببلد الأصل ، وخاصة المتعلقة بالقيم والدين وكذا التهديدات الأمنية للمهاجرين الغير نظاميين خاصة بعد ربطها بالإرهاب والجريمة المنظمة .

1- أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من سعيها للتركيز على دراسة تأثيرات السياسات الفرنسية للهجرة على المهاجرين المغاربة من حيث التشريعات والقوانين المنظمة للهجرة وكذا مساهمات المهاجرين الاقتصادية ، الا ان هذه الأهمية تنقسم الى أهمية علمية وأخرى عملية .

أولا : الأهمية العلمية .

- تصنف الهجرة الدولية ضمن حقل الدراسات البينية الذي تشترك في معالجتها عدة علوم من بينها العلوم السياسية .
- تعتبر إضافة للباحثين للغة العربية في ميدان الهجرة الدولية الذي من شأنه ثراء المكتبة العربية ، بحيث ان جل الباحثين في هذا المجال يفضلون الكتابة باللغة الفرنسية أو الإنجليزية
- إعطاء دراسة معمقة للسياسات الفرنسية للهجرة بالأخص ، وأثرها على الهجرة المغاربية في حين جل الدراسات في هذا المجال تركز اهتمامها على اثر الهجرة المغاربية على الاتحاد الأوربي بصفة عامة وهذا بهدف الوصول الى نتائج يمكن توظيفها في دراسات علمية قادمة .

ثانيا : الأهمية العملية .

ترتبط الأهمية العملية للدراسة العلمية بتأثيراتها في الواقع العملي وفي مقدمتها توجيه صانع القرار أثناء رسم السياسات وكذا نقدها وتقييمها وتحديد مكامن الفرص والقيود .

وتتجلى أهمية هذه الدراسة عمليا في :

- المقارنة بين تطور حجم المهاجرين المغاربة في فرنسا وتطور التشريعات الفرنسية للهجرة المنظمة لها بغية بيان مدى نجاعة تلك السياسات في تنظيم تدفق المهاجرين النظاميين وكذا الحد من الهجرة الغير نظامية
- تطرقت الدراسة الى الاتفاقيات الثنائية بين الدول المغاربية (الجزائر– تونس – المغرب) وفرنسا المتعلقة بالتنظيم المشترك للهجرة بين ضفتي غرب المتوسط والتي تلزم الدول المغاربية تبني الاجندة الفرنسية في مجال الهجرة .

2– أهداف الدراسة:

- التعرف على البعد النظري لمفهوم الهجرة الدولية والتعمق فيه بالدراسة والتحليل من خلال تحديد المفهوم النظريات التي ساهمت في تطوره وتعدد مستوياته .

- دراسة السياسات الفرنسية المتعلقة بالهجرة ، ومدى نجاعتها في تنظيم واستقطاب وادماج المهاجرين المغاربة النظاميين من جهة والحد من دخول المهاجرين غير نظاميين من جهة أخرى .
- تبيان مدى موائمة القوانين الفرنسية للهجرة مع الاتفاقيات الدولية للهجرة .
- التطرق لتفاعلات المهاجرين المغاربة وتأثيراتهم داخل فرنسا .

3- إشكالية الدراسة :

ارتبط نسق الهجرة المغاربية الى فرنسا بمراحل السياسية الفرنسية المتعلقة بالهجرة التي تخلت عن التزامها تجاه الطرف المغاربي بمنع الهجرة عقب ازمة النفط مطلع السبعينيات .

تم انتهاج السياسة الانتقائية منذ مطلع القرن الجديد كما ربطت بعض الدوائر تواجد المغاربة في فرنسا بالإرهاب والجريمة المنظمة .

وعليه فان السؤال المحوري الذي تستند عليه إشكالية الدراسة مفاده :

- ما هو مضمون السياسات الفرنسية للهجرة ؟ وما مدى تأثيراتها على وضعيات المهاجرين المغاربة في فرنسا ؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي تتفرع التساؤلات التالية :

1-ما مفهوم الهجرة الدولية ؟ وما هي اهم النظريات المفسرة لها ؟

2-ما هو واقع الهجرة الدولية المغاربية في فرنسا ؟ وما هي أهم توجهاتها ؟

3-فيما يتمثل اهم الاليات والحلول المساعدة على معالجة ظاهرة الهجرة المغاربية غير الشرعية نحو فرنسا ؟

4-ما هو مستقبل المغاربة في فرنسا في ظل تنامي إشكاليات الهوية والرفض القانوني لهم؟

4- فرضيات الدراسة :

1-تطور مفهوم الهجرة الدولية مرتبط بسياسات تنظيمية .

2-كلما زادت عوامل الطرد والجذب زاد معدل الهجرة المغاربية نحو فرنسا .

3-مستقبل المغاربة بفرنسا مرهون بمدى استفادة فرنسا منهم.

4-كلما استطاعت سياسات الهجرة الفرنسية تفكيك البنية الثقافية لمجتمع الهجرة المغاربي كلما كانت عملية ادماج المهاجرين المغاربة اكثر فعالية .

5-منهجية الدراسة :

أولا : المنهج الوصفي التحليلي .

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نظرا لطبيعة الظاهرة المدروسة من أجل تقديم تحليل وتفسير وصفي لها فهو يساعد على فهم الظاهرة وكشف أسبابها واتجاهاتها واثارها ، ونوعية العلاقة بين متغيراتها ان السياسات الفرنسية للهجرة تباينت عبر الزمن ونصفت لتطورات وتغيرات ، بفعل الرؤى المختلفة للسياسيين وانتماءاتهم الحزبية المختلفة .

ثانيا : المنهج التاريخي .

الذي يساعدنا على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الأساسية المنتجة لحركيات الظاهرة في وضعها الحالي ، وتتبع تطور السياسات الفرنسية للهجرة لتنظيمها بفرض فهم واقع الهجرة المغاربية والتنبؤ بما ستؤول اليه ظاهرة الهجرة المغاربية .

ثالثا : الاقتراب القانوني .

وذلك في تقصي السياسات الفرنسية للهجرة في مضامين القوانين والاتفاقيات المبرمة بين فرنسا والدول المغاربية في إفطار تنظيم الهجرة .

6-الدراسات السابقة:

بالرجوع للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الهجرة المغاربية جلها يركز على سياسات الاتحاد الأوروبي للهجرة وتأثيراتها على الهجرة المغاربية متجاهلين الوجهة الفرنسية الأكثر استقطابا للمهاجرين المغاربة بحكم العلاقات التاريخية المرتبطة بالاستعمار ، الا اننا فصلنا تناول السياسات الفرنسية للهجرة لابراز دورها في تنظيم الهجرة المغاربية بالرغم من وجودها في الاتحاد الأوربي .

7-مجالات الدراسة :

أ-**المجال الزماني :** تمتد الفترة الزمنية للدراسة من سنة 2003 الى غاية سنة 2018 ، حيث شهدت هذه الفترة تحولات سياسية عديدة زادت من وتيرة النزوح نحو فرنسا ، وكذلك اعتداءات 2001 وتداعياته على الساحة الدولية كما شهدت تحيين عدة اتفاقيات لتنظيم الهجرة .

ب-**المجال المكاني :** في اطار اعتمدنا في هذه المذكرة على دراسة تأثير السياسات الفرنسية للهجرة على المهاجرين المغاربة ، سوف نقوم بحصر هذه المنطقة في كل من الجزائر والمغرب وتونس وذلك لاعتبارات عدة منها :

- السبب التاريخي بناء على الاستعمار الفرنسي لهذه الدول الثلاث.
- السبب اللغوي نظرا لتركيز استعمال اللغة الفرنسية في هذه الدول .
- بالإضافة الى الأهمية الاقتصادية وموقعها باعتبارها قلب المغرب العربي .

8-صعوبات الدراسة:

واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة عدة إشكاليات أبرزها شح المعلومات المتعلقة بالسياسات الفرنسية وإن وجدت فهي لباحثين أجنبيين من جهة ومن جهة تبيان المعلومات عند دول الإرسال (الدول المغربية) والتكتم عنها بعض الأحيان.

9-تقسيم الدراسة:

إعتمادا على المنهجية المتبعة وبغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة. قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية، الفصل الأول هو عبارة عن إطار مفاهيمي ونظري وفيه قسمت الدراسة إلى مبحثين تناولنا من خلال المبحث الأول تحديد مفهوم الهجرة الدولية بالتطرق إلى تعريفه والمفاهيم ذات الصلة به، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى نظريات الهجرة الدولية والذي وقفنا فيه على النظريات المسببة والمفسرة للهجرة الدولية.

الفصل الثاني وهو بعنوان واقع الهجرة المغاربية في فرنسا أننا قمنا بتقسيم دراسة هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول حجم وتطورات الهجرة المغاربية في

فرنسا، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الهجرة غير الشرعية تجاه فرنسا وسبل مواجهتها عبر الإجراءات التنظيمية والإجراءات الأمنية، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى التأثيرات الاقتصادية للمهاجرين المغاربة في فرنسا بالوقوف على التأثيرات في إقتصاد الدولة وكذا مساهماتها في تعويض حاجيات سوق العمل.

الفصل الثالث: تمت عنونته بالرؤي السياسية والأطر القانونية الفرنسية للتعامل مع الهجرة المغاربية منذ 2003 فيه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث ،

المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الرؤي السياسية الفرنسية تجاه وضعية المهاجرين المغاربة. والمتمثلة في الخطاب السياسي وتوجهات الأحزاب، أما المبحث الثاني فقد خصص لتطور القوانين الفرنسية للهجرة منذ 2003.أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه للرؤي المستقبلية لمستويات الإنتماء لدى المهاجرين المغاربة في فرنسا.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة الدولية

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة الدولية

عرفت ظاهرة الهجرة الدولية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا على المستويين الأكاديمي والسياسي الميداني، فعلى المستوى الأكاديمي تناولتها العديد من الدراسات العلمية، وحاولت تقديم تفسيرات علمية لأسباب ودوافع حدوثها والانعكاسات والآثار المترتبة عنها. وعلى المستوى السياسي والميداني فقد عرفت أيضا اهتماما بالغا، حيث كانت محور اهتمام العديد من الدول والمنظمات الإقليمية.

ومن هذا المنطلق تعتبر عملية تعريف الظاهرة جزء مهم جدا من فهمها القدرة على تنظيمها فنجد بأنه قد تم تعريفها والتطرق لها من زوايا مختلفة، وفي هذه الدراسة التي نحن بصددها، سنحاول عرض ومناقشة وتحليل مجموعة من التعاريف التي تساعدنا في فهما واستيعاب مختلف أبعادها وخصائصها، وكذا علاقتها ببعض المفاهيم الأخرى المتداخلة معها، كما سنحاول أيضا عرض أهم المداخل النظرية المفسرة للظاهرة.

المبحث الأول: مفهوم الهجرة الدولية والمفاهيم ذات الصلة

أولا ::مفهوم الهجرة الدولية .

- **مدلولات مصطلح الهجرة**

1- الهجرة لغة :

اشتقت لفظ الهجرة من فعل هجر أي تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان إلى مكان آخر. – في لسان العرب: الهجرة ضد الوصول (هجرت شيء أي تركته و أغفلته) وهي النزوح من ارض الى ارض، واصل المهاجر عند العرب هي خروج البدوي من باديته الى المدن[1]"

2- الهجرة اصطلاحا:

الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل انتقال السكان من مكان لأخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

3-لفظ الهجرة في اللغة الأجنبية:

في اللغة الانجليزية والفرنسية يعبر عن الهجرة بثلاث مصطلحات متقاربة، أولها مصطلح Immigration الذي يعني التوطين وتستخدمه الدول المستقبلة للمهاجرين للدلالة على بقاء المهاجر فيها لمدة طويلة أو بشكل دائم. أما مصطلح Emigration فتستخدمه الدول المرسلة للمهاجرين للدلالة على النزوح والارتحال القسري نتيجة الكوارث والحروب ويقترب في معناه من المصطلح الفرنسي Asile الذي يعني اللجوء، في حين يدل مصطلح Exile عند الفرنسيين على النفي والطرد. كذلك يحمل مصطلح Migration معنى الإنتقال الطوعي الإيجابي وتستخدمه باقي الأطراف المعنية بالهجرة كالمنظمات الدولية والباحثين والمؤسسات المالية الدولية.[2]

---

[1] أحمد عبد العزيز الأصقر، الهجرة غير مشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير مشروعة، (ط1؛ الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص 09.

[2] Migration. Newencyclapedia Britamic. Chicago:1983.vol.p 1851.

يتضمن المعنى اللغوي للهجرة فكرة تغيير مكان العيش نتيجة أسباب طاردة أو جاذبة للمهاجرين. ويشار إلى الهجرة عند العرب بألفاظ متعددة كالبعد والبين والاغتراب للدلالة على معانيها المختلفة المتعلقة بالأسباب الدافعة واحتمالات العودة المتوقعة لمكان الانطلاق. أما الغرب فيستخدم الجذر اللغوي نفسه للدلالة على أنواع الهجرة هو migration، ويضيف حروف سابقة لها (prefix) للتمييز بين أنواع الهجرة المختلفة فالنزوح يعبر عنه ب (E migration) والتوطين والاستيطان يعبر عنه باIm)migration) .

4- الهجرة في الشريعة :

تعرف على أنها الانتقال من دار الكفر الى دار السلام، وهي واجبة على كل من لا يستطيع أن يؤمن على نفسه أو ماله ولا يستطيع أن يقيم فيها شعائر الإسلام والدعوة إليه، أين ورد اللفظ في عدة مواطن من القران الكريم لقوله تعالى: " وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا" سورة النساء الآية" (سورة النساء الآية 100).

كما أوحى الله عز وجل إلى رسوله الكريم بالهجرة من مكة إلى المدينة وأمره بالهجرة بعيدا عن سلطان الظلم والطغيان في قوله تعالى: "... قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۚ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ۚ فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا " سورة النساء الاية 97). [1]

- **يرى الأستاذ " تريبالا :** " بان للهجرة تعريفين عام وخاص .

- **التعريف العام:** تعني الحركة والفعل الآتي في الانتقال لدولة غير الدولة الأصل.

- **التعريف الخاص:** فتعني دخول الأشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم،[2]

[1] سورة النساء الاية (97).

[2] عبد الله عبد الغني غانم، المهاجر المصري دراسة سوسيو انثروبولوجية، (الاسكندرية ، مصر1990)، ص 14.

ثانيا : مفهوم الهجرة الدولية

يدل مصطلح الهجرة على حركة تنقل الأشخاص من مكان إلى أخر بحثا عن حياة أفضل. لكن مسألة تحديد صيغة دائمة لتعريف هذه الظاهرة ليست سهلة، ويعود ذلك إلى تغير ديناميتها بشكل دائم، ناهيك عن تعدد المدارس التي تعنى بتحليل الظاهرة وتأثيراتها على المجتمعية والاقتصادية على الدول المعنية وعلى المهاجرين أنفسهم. في الدراسات القانونية تعتبر الدولة وحدة التحليل في دراسة الهجرة الدولية، لذلك تم التركيز على السياسات التنظيمية لها كمنح تأشيرات الدخول للأجانب وتحديد مدة البقاء وكذلك سياسات منع دخولهم وترحيلهم. في علم الاجتماع تم دراسة البنى الاجتماعية كالأسرة وعلاقات الصداقة التي تؤثر على قرار الهجرة ومن ثم التوصل إلى اعتبار أسباب الهجرة تتعلق بالمهاجرين والمجتمع الأصلي والمجتمع الذي يستقبلهم. أما في علم النفس ركزت الدراسات على محفزات الهجرة لدى الفرد ومدى تمكن الرغبة في تغيير مكان العيش داخل نفسية المهاجر ومن ثم الوصول الى تعليمات تمكن من ضبط العوامل المتحكمة في الظاهرة .

و ترتبط الهجرة الدولية بالعديد من المتغيرات التي تتحكم في تطوراتها عبر الزمان والمكان منها الرغبة في تغيير المكان و ودوافع الانطلاق نحو البلد الأجنبي ومدى توافق حركية الانتقال لدى المهاجرين مع سياسات استقبالهم في ذلك البلد. من أجل ذلك يقتضي تقديم تعريف واف للهجرة الدولية استخدام عدة معايير : [1]

أ- **المعيار النفسي** : ويتعلق هذا المعيار بما إذا كانت الهجرة الدولية تتم طواعية عن إرادة ورغبة، أو يرحل المهاجرون نزوحا نتيجة أسباب طاردة كالحروب والمجاعات والكوارث والبطالة أو بإجبار من السلطات.

[1] محمد شفيق منهجية البحث العلمي الإسكندرية : مكتبة الإزرابطة .ط1 .2004 ص68.

ب – المعيار العددي : يتعلق هذا المعيار بما إذا كان مشروع الهجرة جماعيا نتيجة تهديدات تواجه المجتمع ككل، أو تعتبر الهجرة نحو بلد آخر مشروع فردي لدى الشباب خاصة بحيث تدفعهم للهجرة الرغبة في بناء مستقبل أفضل.

ج – المعيار الزمني : يتعلق هذا المعيار بما إذا كانت الغاية من الهجرة الدولية هي البقاء الدائم في بلد المهجر والاندماج في دولة الاستقبال أو أن يحمل المهاجر في نفسه غاية العودة إلى أرض الوطن بعد تحقيق الغاية من مشروع الهجرة.

د– المعيار الإقتصادي : يتعلق هذا المعيار بما إذا كان هدف المهاجر من الهجرة البحث عن فرص أمثل للعمل أو التجارة ، أو أن تكون هجرته للسياحة أو العلاج.

هـ – المعيار القانوني : يتعلق هذا المعيار بما إذا كانت الهجرة قانونية تحكمها تأشيرات وبطاقات إقامة ، أو أن تكون الهجرة غير قانونية تتم بالدخول السري لبلد الاستقبال أو بوثائق مزورة أو حتى وثائق سليمة لمدة معينة ثم يستمر المهاجر في البقاء بعد انتهاء الأجل القانوني لإقامته.

بناءا على الجوانب السابقة المتعلقة بمدلولات ومعايير تحديد الهجرة الدولية فإن هذه الدراسة تعرفها كما يلي :

"الهجرة الدولية هي انتقال الأشخاص بين الدول بغرض العمل أو لممارسة أي نشاط اقتصادي أو ثقافي أو اجتماعي آخر ، وتتم بشكل دائم باستقرار المهاجر نهائيا في دولة الإستقبال أو بشكل مؤقت بعودة المهاجر إلى موطنه الأصلي".

ثانيا: المفاهيم ذات الصلة بالهجرة الدولية .

1–مفهوم الهجرة غير النظامية . [1]

تحمل مسألة التواجد غير النظامي للأجانب في دول الاستقبال معنى الصراع والتهديد، ويعود ذلك إلى تعارض الهجرة غير النظامية مع القوانين المنظمة لتحركات الأجانب فيها،

[1] محمد شفيق منهجية البحث العلمي الإسكندرية : مرجع سابق ، ص68.

كما ينظر للأجانب الذين لا يتمتعون بوضع قانوني على أنهم مصدر تهديد الأمن ورفاهية المجتمعات في تلك الدول . تعد مسألة تتبع الثروة ومن ثم المستويات العالية للرفاهية غاية إنسانية لا يستثنى منها المهاجرون، الأمر الذي يدفعهم إلى رفضالعودة إلى الدول التي قدموا منها. بيد أن شعوب الدول المستقبلة ترفض أن يشاركها الأجانب ثروتها، هذه هي الفكرة المؤسسة للصراع بين المهاجرين غير النظاميين والدول التي تستقبلهم.

تتعدد المصطلحات الدالة على الهجرة غير النظامية ، حيث نجد الهجرة غير الشرعية وغير المشروعة ، حيث تدل هذه التسمية في ظاهرها على الهجرة المتعارضة مع الشرع، كما تدل كذلك على تعارض هذا النوع من الإنتقال بين الدول مع التشريعات المعمول بها فيها. تسمية الهجرة غير الشرعية تقترب في معناها من الهجرة غير النظامية الدالة على الإنتقال المتعارض مع إرادة النظام السياسي في الدولة المرسلة أو المستقبلة ، لكن الإلتزام بالقوانين والتشريعات عند دخول وخروج المهاجرين لا يعد مهما لدى بعض الدول التي تركز على الفوائد الاقتصادية المتأتية من تشغيل العمالة غير القانونية كما في حالة إسبانيا، حيث تمثل العمالة المغاربية غير القانونية دعما للاقتصاد الزراعي لهذا البلد من حيث تدني الأجور الممنوحة للمهاجرين وكذلك رفض المواطن المحلي لمثل هذه الأعمال خاصة في جني المحاصيل وأشغال البناء.

لا تلم تسمية الهجرة غير القانونية بكل جوانب الظاهرة المدروسة ، كما أن تسمية الهجرة غير الشرعية تقترب في مدلولها من النواحي الفقهية أكثر من تعبيرها عن التفاعلات السياسية بين النظم الحاكمة والمهاجرين. كما لا تبدو تسمية الهجرة السرية ملمة بكنه ظاهرة الهجرة غير النظامية ، ففي ظل التقدم التكنولوجي وتطور وسائل المراقبة على الحدود وعبر البحر فإن حركات المهاجرين غير النظاميين ليست مخفية عن قوات خفر السواحل.[1]

[1] حسن الإمام مكافحة الهجرة غير الشرعية . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي . ط1. 2014 , ص 28.

عند النظر إلى محاولات تعريف الهجرة غير النظامية نلاحظ عدم الإلمام بكل جوانب هذه الظاهرة ، فدول الإستقبال تعرفها على أنها: " وصول المهاجر إلى حدود الدولة البحرية أو البرية بشكل غير مشروع أو بشكل مشروع بوثائق مزورة أو بوثائق سليمة لمدة مؤقتة بموافقة الدولة ، ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة الشرعية"[1] أما التعاريف التي تتناول الهجرة غير النظامية من وجهة نظر الدول المرسلة للمهاجرين فترى أن الهجرة هي : " خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك ، أو من منفذ شرعي بوثائق مزورة"[2]

يذهب الباحث حسن الإمام إلى أن الهجرة غير النظامية تنتهك السيادة الإقليمية للدولة المستقبلة وذلك بالدخول غير الشرعي لإقليمها أو الاستمرار في الإقامة بشكل غير مشروع عند انتهاء الأجل القانوني لها. إنها حسب رأييه حركة الإنتقال المخالفة للنظم المعمول بها بين الدول.[3]

تذهب الدراسة إلى اعتماد تسمية "الهجرة غير النظامية " لوصف تواجد الأجانب في دول الاستقبال والذي يتعارض مع النظم القانونية بها، لذلك تعرف الهجرة غير النظامية على أنها : **"هي حركة إنتقال الأشخاص بين دول الإرسال و دول الإستقبال والتي لا تلتزم بالمنظومة القانونية المعتمدة بها، و المتعلقة بتنظيم تدفق الأشخاص بين تلك الدول ".**

2- سياسات تنظيم الهجرة.

في السابق كانت الدراسات المعنية بالهجرة الدولية تركز على مكان تواجد الشخص وتبحث في إمكانيات عودته إلى موطنه الأصلي. لقد كانت دراسات وصفية تكتفي بالتركيز على من يقوم رحلة الهجرة. في الوقت الحالي يعتبر الباحثون ظاهرة الهجرة الدولية نظام

---

[1] حسن الإمام مكافحة الهجرة غير الشرعية . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي . ط1. 2014 , ص 29.

[2] حسن الإمام مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مرجع نفسه ، ص29.

[3] نفس المرجع ، ص 30.

متكامل يضم العديد من الفاعلين بحيث يتفاعل هذا النظام بشكل مستمر ويتكيف مع بيئته الداخلية والخارجية، ، لقد أصبحت الهجرة " حركة تنقل الأشخاص بين الدول " وليست مجرد سفر ينتهي بالاستقرار في مكان الوصول .

في الغالب تفهم سياسات تنظيم الهجرة على أنها مجمل الإجراءات المتعلقة باستقبال المهاجرين وتشغيلهم ومن ثم ترحيلهم. يرتكز التحليل دائما على مكان تواجد المهاجر وتداعيات هذا التواجد على دول الاستقبال، وسبل الاستفادة من المهاجرين ومن هم الأجدر بالقبول. تعد مسألة استقبال الأجانب والقوانين المنظمة لذلك أمرا مألوفا لدى الدولة فحركة تنقل الأشخاص وفق الأطر القانونية تشكل ضرورة ضمن المنظومة الرأسمالية القائمة على حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص. إلا أن عملية تنظيم الهجرة تتضمن عدة عناصر :

أ- توسعت سياسة تنظيم الهجرة لتشمل العديد من المهام كإدارة دخول وخروج الأجانب الروتينية (منح التأشيرات ، الحصول على الإقامة مراقبة وتحديد مدة البقاء ...) تسوية وضعية النازحين واللاجئين وتحديد الوضع القانوني لهم ،...[1]

ب- الدول المرسلة للمهاجرين تعتمد سياسات التنظيم الهجرة تتضمن التشريعات والإجراءات المتعلقة بتشغيل العمال في الخارج ، وكذلك تحديد الممارسات المحظورة للتشغيل ومراقبة وكالات التشغيل وكذلك تصنيف وفحص الوظائف المقدمة من الدول الأجنبية. [2]

ت- بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين تركز السياسات التنظيمية فيها على تهيئة المؤسسات للتشغيل ، وموقعة العمال وتبني مخططات التنمية الموارد البشرية الأجنبية واستثمارها. [3]

1 Ibrahim awed, concept and practice of labour immigration policies in european mediteranean countries.paper presented to fifth mediteranean social and political research meeting. Organized by European university Institue and Robert schoman center of advanced studies. Florence 24-28 march 2004.

2 Ibid. p83.

3 International Organisation of Migration. Glossary of migration. Geneva 2004.p41.

يتوقف نجاح عملية تنظيم الهجرة على التعاون البيني لدى دول إرسال المهاجرين والدول المستقبلة لهم ، لذلك فإن سياسات تنظيم الهجرة تتضمن الإلتزام بإحترام حق التحرك القانوني غير المتعارض مع مصالح أي طرف (دول الإرسال ، دول الإستقبال، المهاجرين)

بناء على الأفكار السابقة يمكن تعريف سياسات الهجرة على أنها: " عملية تنطوي على جملة من المبادئ والقوانين والإجراءات والأولويات تتضمنها دول الإرسال ودول الإستقبال بغرض تنظيم وإدارة شؤون المهاجرين والعمال المهاجرين خصوصا داخل هذه الدول" .

3- مفهوم ازدواجية سوق العمل

يختلف سوق العمل في الدول المرسلة للمهاجرين عن سوق العمل في الدول التي تستقبلهم من حيث ارتفاع مستويات الأجور فيه وتتوفر شروط العمل اللازمة كالتأمين عن الحوادث وعن البطالة في الدول المستقبلة، يضاف إلى ذلك الفوارق التي يتضمنها بين العمال المحليين والمهاجرين من حيث تخصيص مهن للمهاجرين كالبناء وجني المحاصيل وتراجع مستويات الأجور لدى المهاجرين في هذه المهن.

لقد أصبح سوق العمل الذي يتكون من المهاجرين مصدرا موازيا للعمالة بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين وأقل تكلفة، وبمرور الزمن أصبح هذا السوق يحتل حيزا مهما في العملية الإنتاجية لهذه الدول. الأمر الذي جعل سوق العمل في دول الاستقبال يتأثر من عدة نواحي تدفعه إلى الاستعانة بالعمال المهاجرين:

أ- التضخم في هرم العمل : [1]يقصد بهرم العمل المستويات المختلفة والمتدرجة للعمال كما وكيفا حسب درجاتهم العلمية وكفاءاتهم ومهاراتهم، حيث يحتل قمة الهرم المدراء والقادة والخبراء وهم قلة، ثم تأتي طبقة المدراء التنفيذيين والإداريين، وصولا إلى المستوى الأسفل للهرم الذي يضم أكبر فئة من العمال قليلي الكفاءة. يتعرض هرم العمل إلى التضخم على مستوى الأجور في دول الإستقبال ، حيث تنشط عدة نقابات عمالية وهيئات تدافع عن حقوق العمال المحليين وخاصة مسألة رفع الأجور والتأمين والتقاعد، هذه المسائل تشكل

[1]International Organisation of Migration. Glossary of migration. Geneva 2004.p42.

ضغطا على أرباب العمل وتدفعهم إلى تحسين الرواتب في أسفل هرم العمل المحلي. هذه العملية تجبر أرباب العمل على رفع الأجور في المستويات العليا للهرم مما يؤدي إلى رفع تكلفة تحسين الرواتب بشكل عام . يعد اللجوء إلى سوق العمل الموازي الذي يضم المهاجرين الوسيلة الأنجح بالنسبة للأرباب العمل لتفادي تكلفة تحسين الأجور[1]، فالعمال المهاجرين يقبلون بشروط عمل متدنية كالأجور المنخفضة وغياب الشروط الصحية للعمل وكذلك ضعف مستويات التأمين.

ب- عدم إستقرار سوق العمل المحلي في دول الاستقبال : يشكل الحراك الاجتماعي الحاصل في مجتمعات الإستقبال – بإنتقال الأفراد من مستويات دنيا إلى مستويات أعلى للعيش – عاملا مهما في خفض عرض العمل وذلك بخروج أعداد كبيرة من الأشخاص من سوق العمل وخاصة في أسفل الهرم .

هذه الظاهرة موجودة في سوق العمل الخاص بالمهاجرين كذلك، فالمهاجر يبدأ العمل لأجل الراتب ، ثم يسعى بعد ذلك إلى محاكاة المجتمعات المتطورة والعيش في مستويات قياسية (شراء منزل، التعليم، شراء أرض، إستهلاك السلع، الرفاهية...) ، بالتالي يخرج من سوق العمل وينتقل إلى فئة أرباب العمل أو الملاك.

المشكلة الحاصلة في دول الاستقبال تتمثل في عدم استقرار سوق العمل خاصة في أسفل هرم العمل حيث تخرج أعداد كبيرة من العمال المحليين والمهاجرين منه مما يدفع أرباب العمل إلى الاستعاضة عن هذا القصور في العمالة بالمهاجرين الجدد .[2]

ج- الازدواجية الاقتصادية: تشير الازدواجية الاقتصادية إلى اختلاف التعامل لدى أرباب العمل مع رأس المال، وكذلك مع العمالة التي تشغله. تعد الأزمات الاقتصادية من خصائص النظام الرأسمالي، هذه الأزمات تكون بشكل دوري وينتج عنها في الغالب الكساد وتوقف العملية الإنتاجية لبعض الوقت. رأس المال في الأزمات لا يتأثر بينما يدفع العمال[3]

[1]Douglas. S. Massey, Joaquin Arango (and others), theories of migration. Arevieiw and Appraisal.population and developemant.USA.Sebtember 1993.p436.

2 BID. Page 441 .

3 BID. Page 446.

ثمن توقف العمل وذلك بتوقف أجورهم. عند انقضاء الأزمة يواجه أرباب العمل معضلة تسويق السلع من جديد ، ناهيك عن تجديد الهياكل الإنتاجية مما يدفعهم إلى إتباع سياسة تقشفية فيخفضون لأجور. تخفيض الأجور يدفع العمال إلى البحث عن فرص عمل جديدة. يمثل العمال المهاجرون الجدد الحل الأقرب لدى أرباب العمل لتعويض النقص في العمالة وذلك لقبولهم بالأجور المتدنية. [1]

د–ديموغرافية العرض على العمل : سوق العمل المحلي في دول الإستقبال يتجه دائما نحو تراجع العرض و ارتفاع الطلب نظرا للتراجع السكاني في تلك الدول عموما وأيضا تحسن ظروف المعيشة وارتفاع مستويات الرفاهية لدى السكان المحليين مما يجعلهم ينسحبون من المستويات الدنيا للعمل. صارت هناك مهن خاصة بالمهاجرين .

يرفض المواطن المحلي العمل بها [2]. الإختلال في التوازن بين العرض المتجه نحو الانخفاض والطلب المتزايد خاصة في القطاع الزراعي يدفع نحو استغلال سوق العمل الموازي المتمثل في المهاجرين .

هناك طلب متأصل ومزمن على العمالة الأجنبية في الدول الغربية التي تستقبل المهاجرين. هذا الطلب جعل من الهجرة عملية ديناميكية لا تتوقف. تعود أسباب الطلب الدائم للعمالة المهاجرة إلى ازدواجية سوق العمل التي يمكن تعريفها كما يلي: "العملية التي يزداد فيها ارتباط الإنتاج الرأسمالي بالعمالة المهاجرة الموازية لسوق العمل المحلي في الدول المتقدمة بحيث تضمن العرض الدائم والمتجدد للعمل".

4–النزوح :

النزوح هو الشخص الذي أجبر أو اكره على الفرار وترك منزله ومكان إقامته المعتادة أو الأصلية، أو اضطر إلى ذلك لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان ولكنه لم يعبر

[1]BID. Page 446.
[2]IBID. Page 447.

حدود دولية معترفا بها، أي انتقال فرد ما إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمن والسلامة والحماية، وربما لسبب بعد الحدود أو بسبب رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري أو الألغام، أو إعاقة أو إغلاق السلطات المحلية طرق المغادرة أو غيرها من المعوقات. [1]

فالنزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه أو وفوده من منطقة إلى أخرى على الرغم من تشابهها في عدم العبور الحدود دولة أخرى، يختلف النزوح عن الهجرة لأنه يتم قسرا بلا رغبة و اختيار من الفرد أو الجماعة، كما أنه قد يحدث فجأة دون سابق تخطيط، والنزوح قد يكون شاملا وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية والعينية، أما الهجرة فإنها تتم عن سابق تمعن وتفكير وقد تكون هجرة فردية أو جماعية، وأن يختار ما يحمله معه من مستلزمات أو مالا يحمله فليس هنالك مهدد لحياته، والهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل امتصاصها واستيعابها في مواطن الاستقبال وإحلالها وتعويضها في الموطن الأصلي الذي جاءت منه العناصر المهاجرة، على عكس النزوح الذي تعجز المجتمعات فيه على استيعاب كل الأعداء النازحة مرة واحدة بما يفوق مقدرة المجتمع فيؤدي ذلك إلى إفرازات سالبة في المناطق المستقبلة.[2]

5 – اللجوء:

أ- **اللجوء في اللغة:** مشتقة من لجا: يقال: لجا إلى الشيء أو المكان، ويقال لجأت إلى فلان أي استندت إليه و اعتضدت به، ولجأت من فلان أي أعجلت عنه إلى غيره، وكان اللجوء بهذا المعنى إشارة إلى الخروج والانفراد، يقال لجا من القوم أي انفرد عنهم وخرج عن زمرتهم الى غيرهم، فكأنه تحصن منهم: والجاه إلى الشيء أي اضطره أليه.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، المجلد 06، الجزء 46، ص 3997.

[2] محمد الأسعد دريز ، « تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عملية الهجرة غير الشرعية وخاصة البحرية » ، دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب" تونس 2003، ص 07.

ب-**اللجوء في الاصطلاح:** يختلف تعريف اللاجئ باختلاف الظروف والوقائع التي يعيشها الشخص أو وفقا للملابسات السياسية التي أدت إلى اللجوء، حيث تتعدد تعريفات اللاجئ في المواثيق والأعراف الدولية والقانون الدولي، حيث نصت اتفاقية جنيف لعام 1951 والنظام الأساسي الداخلي للمفوضية السامية للاجئين على تعريف قانوني للاجئ: " يشير الى انه كل شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه الى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته أن يعود الى تلك الدولة. [1]

وقد اتسع تعريف اللاجئ ولاسيما في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين ليشمل الأشخاص الفارين من العنف المعمم (الحرب الدولية أو النزاع المسلح الداخلي أو الاعتداء أو الاحتلال الخارجي أو الإخلال الشديد بالنظام العام أو الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء بلد الجنسية أو جزء منه فضلا عن الكوارث الطبيعية المصاحبة للإهمال الحكومي لأسباب سياسية أو إثنية أو عرقية أو دينية.[2]

نلاحظ أن اللجوء يكون بعبور حدود دولة المواطن الأصلي الى دولة أخرى، أما النزوح فهو داخل الدولة الواحدة ويتفق النزوح مع اللجوء في أن الهجرتين إجباريتين قسريتين، وغير اختياريتين، اللجوء والهجرة والنزوح رغم إنها كلها عناصر تقع ضمن عملية الحراك السكاني إلى أنها تختلف فيما بينها في الحقوق والواجبات.

ويلاحظ أن الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول للحد من الهجرة غير الشرعية قد تمنع اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية، لان معسكرات اللاجئين تظم أشخاص ليسوا بحاجة للحماية لهذا السبب تؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الإجراءات

---

[1] رقية العاقل ، « إشكالية الأمن والهجرة في غرب المتوسط »، (مذكرة ماجستير غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008، ص 18.

2 شوقي ذياب، صبرين بوعكاز، « البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط دراسة حالة المغرب أنموذجا» (مذكرة ماستر غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2016، ص 20.

المتخذة من الهجرة غير الشرعية يجب أن لا تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي الدول الأخرى، كما تؤكد المفوضية ضرورة الحد من الطلبات التي لا أساس لها من الصحة والتي تقدم من قبل بعض المهاجرين غير الشرعيين للحصول على حق اللجوء. [1]

فاللجوء لدي أسباب سياسية تتضمن كذلك جوانب اقتصادية واجتماعية، حيث أن اللاجئ عندما يحصل على حق اللجوء في دولة معينة فإنه بحاجة للحصول على عمل والعيش مع أسرته، مما يتطلب هجرة أسرته إليه وهذا يدخل ضمن التجمع العائلي.

ودستور المنظمة الدولية للهجرة ميز بين الهجرة واللجوء على أن الهجرة الدولية تعني أيضا بالإضافة إلى هجرة اليد العاملة وهجرة اللاجئين والأشخاص المنتقلين والأشخاص الآخرين المرغمين على مغادرة بلدهم واللذين بحاجة إلى خدمات دولية للهجرة.

أكدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية التزامها باتفاقية 1951 وبرتوكول 1967 كونهما يشكلان النظام الدولي الخاص بحماية اللاجئين وقد شهدت العقود الأخيرة تراجعا في فرص الهجرة الدولية الشرعية.

غير أن اللاجئين يحاولون دخول الدول عن طريق باب اللجوء، خاصة فيها، ولهذا فإن الحكومات تطالب بضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يمنح الولاية المفوضية بغية توفير الحماية الدولية على من يستحقها، وفي الوقت نفسه ينبغي للحكومات تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على خيارات أخرى غير استخدام بوابة اللجوء حتى لا يقع راغبي الهجرة في قبضة المتاجرين بالبشر وعصابات التهريب البشري.[2]

---

[1] رؤوف قمينى، المرجع نفسه، ص 34 .

2 رؤوف قميني، المرجع نفسه، ص 35.

المبحث الثاني : المداخل النظرية للهجرة الدولية

أولا :النظريات المسببة للهجرة الدولية

1- النظرية الواقعية: و تستند هذه النظرية إلى حجج كلاسيكية تدور حول فن السياسة وطرائق المنافسة على مستوى الدول. هذا ما نجده عند مكيافيللي في القرن السادس عشر على سبيل المثال. وقد أكدت هذه الكتابات على مشاعر الخوف وعدم الأمان التي كانت تساور الدول، ومن ثم دافعت عن سياسات الإنفاق العسكري وهو ما يوصل إلى سياسة القوة بأن تقوم الدول القوية بإملاء إرادتها على الدول الأضعف ، ومن ثم التلويح بالحرب، وهي النقطة المحورية في توصيفات أنصار السياسة الواقعية وتفسيراتهم للعلاقات الدولية.[1]

2- أفكار المدرسة الجيوبوليتيكية الألمانية (1844- 1904) حيث رأى راتزل فريدريك أن الدولة كي تحي وتنمو لابد أن تتوسع خارج إقليمها. وقد واجهت هذه المدرسة انتقادات لاذعة خاصة كتابات الألماني كارل هوز هوفر(1921-1939) نظرا لتخليه عن الموضوعية ليبرر الخطط العدوانية للرايخ الألماني الثالث في سياسته الخارجية في الفترة (1924-1941).[2] وقد سطرت المدرسة الألمانية سبع قوانين للتوسع:[3]

أ- امتداد الدول وتوسعها يتمدد بمقدار التطور الثقافي الحاصل فيها.

ب-توسيع الدولة في المجال المكاني يصاحبه الأبعاد الأخرى المشكلة لعناصر قوة الدولة.

---

[1] بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر. الجزء الأول . سلسلة عالم المعرفة. ترجمة (عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. يونيو 2002. ص97,

* .geopolitics (جيوبوليتيك): لهذا التعبير معنيان متكاملان، أولهما: الممارسة السياسية لبلد ما من خلال سماتها الجغرافية وموردها البشرية، وثانيهما: العلم الذي يبحث في ذلك.

[2] نفس المرجع السابق. ص 104.

[3] د مصطفى صايج، المدارس الجيوبوليتيكية وأهم منظريها. على الرابط.

http : / / mustaphasaidj . maktoobblog . com بتاريخ 18 ديسمبر 2008.

ج- تتوسع الدولة على حساب الوحدات السياسية ذات الأهمية الثانوية، بضمها إليها وابتلاعها.

د- مفهوم الحدود يخضع لمنطق الكائن الحي الذي لا يعرف حدود في النمو، وهو ما يعطي شرعية للتمدد في حدود الوحدات السياسية الثانوية، أو الضعيفة البنيان والأركان.

هـ- عندما تحقق الدولة توسعها في المناطق ذات الأهمية الثانوية، تحاول الاستيلاء والسيطرة على الوديان وكل المناطق التي تعتبرها أهمية وحيوية لنموها.

تملك الدولة حضارة سامية يدفعها للتوسع في الرقع الجغرافية والمجالات الحيوية للحضارات الأدنى.

ز- إلحاق المناطق الضعيفة لها انعكاس تراكمي، بمعني كلما ألحقت المناطق الأقل أهمية زادت الشهية لإلحاق أخرى.

3- نظرية القوة البحرية لماكندر: وضع هذه النظرية العالم الجغرافي والسير البريطاني هالفورد ماكندر Mckinder أحد مؤسسي علم (الجيوبوليتك)، وهو العلم الذي يفسر العلاقات الدولية على أساس المواقع الجغرافية لمختلف البلدان، وقد ظهر أول بحث له في هذا الموضوع عام 1904م تزامنا مع تراجع بريطانيا عن موقع الزعامة العالمية اقتصاديا وسياسيا مع تنامي قوة الولايات المتحدة وألمانيا. ثم عدل نظريته في 1919 و 1924، وذلك نتيجة للتخوف من سيطرة الألمان على منطقة القلب، وقد لخص ماكندر تخوفه في شكل نصيحة صارت قولا شهيرا:(من يحكم شرق أوربا يهيمن على منطقة المركز، ومن يحكم منطقة المركز يهيمن على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم كله)[1]. أو يمكن إيجاز هذه النظرية بالآتي:[2]

[1] بيتر تيلور وكولن فلنت. مرجع سابق، ص102.

[2] د مصطفى صايج، مرجع سابق ، ص 65.

إن البحار تغطي حوالي ثلاثة أرباع الكرة الأرضية في حين أن اليابسة لا تزيد عن ربعها، وفي هذا الجزء من اليابسة تقع منطقة عمرانية يشغلها حوالي سدسها من السكان وهي آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتتميز هذه المناطق الثلاث من اليابسة بخصائص رئيسية هي:

- أنها تمثل أكبر منطقة مستوية في العالم ممتدة من سهل آسيا إلى باريس.
- يتخلل هذه اليابسة مجموعة من الأنهار الطويلة.
- تعمر اليابسة أراضي زراعية وهي تيسر انتقال الشعوب فيها.

أما القارة الأمريكية فموقعها بالنسبة إلى هذه المنطقة أشبه بموقع انكلترا بالنسبة لأوربا. ويوازن صاحب النظرية بين اليابسة والمياه فيقول: إن اليابسة قابلة للتمليك أما البحار فلا تدخل في ملكية أحد، والدول الواقعة على البحار تغلب عليها الروح التجارية بينما القائمة على اليابسة تغلب عليها روح تملك العقار واستغلاله. ويؤكد أنه لو نشبت حرب بين دولة بحرية وأخرى ليست بحرية فإن الانتصار يكون من نصيب الدولة البحرية إذا استطاعت أن تسيطر على الموانئ ومداخل البلاد. ومن الأفكار التي نادى بها أصحاب هذه النظرية أن الذي يسيطر على أوروبا الشرقية تسهل عليه السيطرة على المنطقة الرئيسية ومن يسيطر على المنطقة الرئيسية يمكنه أن يحكم العالم أو الجزيرة العالمية، وقد تأثرت الحركة النازية في ألمانيا بهذه النظرية وكان يراد من وصول الجيش الألماني إلى قلب هذه المنطقة السيطرة على بقية جهات العالم.

وإن كان بعض الأكاديميين يعتبر نظرية ماكندر ليست مهمة حاليا نظرا للاختراعات العلمية التي مكنت الدول المتقدمة من السيطرة على بقية دول العالم اقتصاديا وسياسيا، إلا أن العالم خاض حربين عالميتين لأجل السيطرة على الأرض الأوروآسيوية، كذلك فعلت الولايات المتحدة لمنع الإتحاد السوفيتي من استغلال ميزته الجيوبوليتيكية للهيمنة على جيرانه من دول أوربا الغربية وآسيا والشرق الأوسط إبان الحرب الباردة.

3- قضية التدخل الدولي:

من الناحية النظرية يعد مفهوم التدخل الدولي تطورا كبيرا في تحرك المجتمع الدولي على طريق توفير الحماية للإنسان بصفة عامة، ومواجهة الأعمال التي تستهدف الإساءة إليه وانتهاك حقوقه. لكن هذا المفهوم بات من المفاهيم سيئة السمعة في العالم الثالث نتيجة التوظيف الانتقائي له من قبل الدول الغربية وفق أجندتها وحساباتها الخاصة [1]

حيث تم التدخل في كوسوفو والعراق وليبيا حاليا ولا يتم التدخل في غزة أو اليمن، كذلك يقتصر التدخل على القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية ولا يشمل المساعدات الإنسانية يجري التدخل عادة بعد دبلوماسية الحصار وفي مراحل متأخرة من الصراع وينصرف إلى إدارته بدلا من العمل المبكر لمنعه، وفق مصالح الدول الكبرى. النتيجة الأكيدة العمليات التدخل في الثمن الغالي الذي دفعته وتدفعه الشعوب المستهدفة به من نقص في الأمن والرزق بالتالي نزوح هاته الشعوب عن بلدانها هربا من الجوع وسعيا وراء العيش الآمن .

ثانيا : النظريات المفسرة للهجرة الدولية

1- **نظرية الاقتصادات النيوكلاسيكية الكلية (Macro):** ترجع هذه النظرية سبب الهجرة الدولية إلى الاختلاف في مستوى الأجور بين الدول .

وقد رأى الباحثان (Harris1976و Todaro 1970) أن هناك دولا لديها وفرة في الأيدي العاملة وعدم توازن في الأجور ، بالمقابل هناك دول تنقص بها الأيدي العاملة و لكنها تقدئو بمستوى عالي للأجور ، و النتيجة هي انتقال العمالة من الدول ذات الأجر المنخفض إلى الدول ذات الأجر المرتفع، [2]و انتفاء فروق الأجور سين هي هجرة العمل بالتالي على

---

[1] عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية و الأبعاد السياسية القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .2008. ص 30.

[2]Hania Zlotnik. Theories of international migration.Chapter 59 in: Anthors Graziella, Jaques Vallin, Guillaun Wunsh.Demography analysis and synthesis;a treatise in population. New York:Acadimic press. Vol1.2006.p293

الحكومات أن تنظم أسواق العمل في دول المصدر و دول الاستقبال حتى تتحكم في تدفقات الهجرة.

2 – نظرية الاقتصادات النيوكلاسيكية الجزئية(Micro):

عمل على هذه النظرية الباحث Todaro سنة 1987 اعتمادا على أفكار الباحث Sjaastad 1962. و ترى هذه النظرية أن المهاجر يقارن أجره الأصلي في بلدها الأصلي مع أجره المحتمل في بلد المهجر ويتحرك عندما يكون المكسب المتوقع الناتج

عن اختلاف الأجور بين البلدين اكبر من التكاليف المتوقعة لعملية الهجرة. بالتالي فتدفقات الهجرة بين الدول تستند إلى المشروع الشخصي للتحرك بناءا على حساب الفوائد المتأتية من هذا المشروع.[1]

3-نظرية الاقتصاديات الجديدة للهجرة :

مثلت هذه النظرية تحديا كبيرا للنظريتين السابقتين لكون انتفاء فوارق الأجور والمكاسب لم يوقف تدفقات الهجرة . وقد رأي أصحاب هاته النظرية (Stark and 1985 Bloom) أن الأسر والعائلات باعتبارها الوحدات الأساسية للتحليل لديها حافز قوي لتخفيض مخاطر تذيب مداخليها في المستقبل من خلال الهجرة رغم انتفاء الفوارق ، فالأسر في الدول الغنية على عكس الأسر في الدول الفقيرة ، تتمتع ب ببرامج حكومية لحماية السوق بضمان بيع محاصيلها بأسعار مرتفعة لا تتأثر بقانون العرض و الطلب أو ما يسمى بسوق المستقبل، بالتالي فالأسر في الدول الفقيرة تلجأ للهجرة لضمان دخل عائلي لتعويض الفشل الزراعي. [2]

لكن هذه النظرية ترى أن الأسر هي المتحكم الرئيسي في عملية الهجرة من خلال عملية تقسيم المداخلي بالشكل الصحيح بين المتطلبات الأساسية و المشاريع الاقتصادية .

[1]John Gallup, theories of international miration, developement seussion paper. Harvard institute of international migration (Harvard university). January 1997.p3.

[2]Douglas. S. Massey, Joaquin Arango(and others), Theories of international migration: A review and appraisal. Population and development.USA. September 1993.p436.

4-نظرية ازدواجية سوق العمل :

وجد الباحث (Pion 1979) راد هذه النظرية. وترجع سبب الهجرة الدولية إلى الطلب الدائم و المزمن و المتصل على الهجرة العاملة في بنية الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك إلى الخصائص الأربع التالية التي تتميز بها مجتمعات و اقتصاديات هذه الدول:

أ- التضخم البنائي : يكون أرباب العمل عادة بحاجة إلى جلب عدد كبير من العمالة غير المؤهلة في أسفل هرم العمل ، يدفعهم ذلك إلى تحسين الرواتب في هذا المستوى مما يعرضهم إلى ضغط كبير من المستويات العالية للهرم بغية رفع أجورهم كذلك. هذا يجعل تكلفة تحسين الرواتب تضخما يدفع أرباب العمل إلى البحث عن عمالة تقبل أجور منخفضة في أسفل الهرم بالتالي اللجوء إلى العمالة المهاجرة.

ب - المشاكل المبررة : المهاجرون يبدؤون بالعمل لأجل الراتب ثم يسعون بعد ذلك إلى محاكاة المجتمعات المتطورة و العيش في مستويات قياسية (شراء منزل ، التعليم ، شراء الأرض ، استهلاك السلع ، تحقيق الرفاهية ...) بالتالي فطبقه أسفل الهرم تخرج من سوق العمل و يتم الاستعاضة عنها بمهاجرين جدد ، فمشكلة الحاجة إلى العمال المهاجرين بشكل دائم تجد مبررها في عدم ثبات الطبقة السفلى لهرم العمل و انتقالها إلى طبقات أعلى .

ج - الازدواجية الاقتصادية: [1]عند انخفاض الطلب على العمل رأس المال لا يتأثر بتوقف العملية الإنتاجية بينما العمل يتراجع و يتراخي بالتالي يتحمل العمال تكاليف البطالة. ولكن الرأسماليين بحاجة إلى عمالة مؤهلة لتشغيل الآلات و تحريك رأس المال العاطل . هذه العمالة تكون مكلفة مما يدفع الرأسمالية إلى استقدام عمالة غير مؤهلة و غير مكلفة (أجور متدينة، شروط عمل غير كافية) و تدريبها بالتالي اللجوء إلى المهاجرين.

د - ديمغرافية العرض على العمل : سابقا و جد أرباب العمل ضالتهم في النساء والمراهقين للعمل في ظروف سيئة نظرا لحاجة النساء لتامين حياة أطفالهن و تمدرسهم و

[1]dongles Massey. Op.cit.p443.

لاعتقاد المراهقين بوجود فرص عمل أفضل في المستقبل . لكن بارتفاع معدلات الطلاق و تراجع فئة المراهقين في سوق العمل اختل التوازن بين الطلب و محدودية العرض مما دفع الرأسماليين إلى الاستنجاد بالهجرة .

5 – نظرية الأنظمة العالمية : عمل على هذه النظرية الباحث (1974 wallerstein) حيث يرى أن الهجرة الدولية هي أحد إفرازات روابط المستعمرات بالمستعمر القديم ثقافيا و لغويا و إداريا واستثماريا بالتالي فالهجرة هي نتيجة طبيعية لتكون ونمو سوق العمل الرأسمالي المركز المتقدم و توسعه إلى المناطق المحيطة[1] بشكل أوضح فالاقتصاد العالمي يدار من قبل عدد معين من المدن العالمية بالتالي أنشأت الدول الرأسمالية آليات و روابط حديثة لتسهيل تنقل عوامل الإنتاج من ضمنها حركة العمالة المؤهلة بين الدول . وترى هاته النظرية أن سبيل الحكومات للتأثير على معدلات الهجرة هو تنظيم النشاطات البحرية لمراقبة تدفقات السلع و رأس المال و الأشخاص.[2]

6 – نظرية الشبكة : تبنى هذه النظرية عدة باحثين منهم:(Gurak gream 1987 Hugo وكذلك.(Taylor 1986 3D. Massey and Garcia espana 1987 9Gaces 1992

حيث رأي هؤلاء أن المرشح عين للهجرة عادة يفضلون الدول التي لهم فيها أقارب وصداقات لتفادي تكاليف و مخاطر الهجرة مما يوجد حركة إضافية للأشخاص من خلال الانبهار بالتجارب الناجحة لمن سبقهم و الرغبة في تقليدهم . بمرور الوقت اتسعت هذه الشبكات لتشمل أجزاء كبيرة من مجتمعات الإرسال . [3]

[1] Thomas straubhaar. The causes of international labour migration. A demand determined approach. International migration review. Vol20. Special issues winter1986). Published by: www.JSTOR.org/13-04-2004 .
[2] dongles Massey. Op.cit.p444.
[3] Ibidep.p448 -449.

وعليه فشبكة الهجرة هي سلسة من الروابط الشخصية على أساس القرابة الأسرية ، الصداقة ، الروابط الطائفية التي تخفض من تكاليف و مخاطر الهجرة ، هذا الأمر يصعب من مهمة الحكومات في مراقبة تدفقات الهجرة كون تكوين الشبكات يكون عادة بعيدا عن مطاردة الهيئات المعنية .

7- النظرية المؤسسية:

ترى هذه النظرية أن التدفقات الدولية للهجرة أصبحت أكثر مؤسسية و مستقلة عن العوامل التي تسببها سواء الشخصية أو الأسرية ، ولذلك بتكون مؤسسات خاصة و منظمات تطوعية لتامين الطلب المتأتي من اختلال التوازن بين العدد الكبير من الباحثين عن الدخول إلى البلدان الرأسمالية الفنية و العدد المحدود من التأشيرات الممنوحة من قبل هاته الدول مما أوجد سوق

سوداء للهجرة .[1]

و في حين عملت المنظمات التطوعية في هذه الدول على حماية حقوق المهاجرين وتحسين أوضاعهم. ركزت المؤسسات غير القانونية على النقل السري و تزييف الوثائق و التأشيرات و تزويج المهاجرين من مواطنين محليين.

8- نظرية السببية التراكمية:

تركز هذه النظرية على التوسع الذاتي للهجرة على أساس (الهجرة تولد الهجرة). وقد وضع هذه النظرية الباحثان (Myrdal سنة 1957 وطورها Massey .D سنة 1990). حيث وجدا أن تراكم الخبرات والتجارب الهجروية يولد طلبا إضافي على الهجرة لدى الأشخاص الذين لم يهاجروا بعد .

[1]Ibid.p 450.

وقد سطر الباحثن ستة عوامل تجعل من الهجرة تتوسع ذاتيا :[1]

أ- توزيع الدخل : الهجرة لا تكون فقط للحصول على راتب و لكن أيضا لتعزيز وتنويع مداخيل الأسر الفقيرة بالتالي فتحويلات المهاجرين توجه أساسا لزيادة عدد الأفراد المهاجرين داخل هاته الأسر .

ب- توزيع الأرض : المهاجرون من الأسر الريفية ينفقون لشراء الأراضي بأسعار عالية لزيادة هيبتهم في مجتمعاتهم الأصلية مما يدفع بالعمال الزراعيين إلى الهجرة لتحسين مداخيلهم و شراء أراضي هم كذلك .

ج - منظومة الإنتاج الزراعي : الأسر ذات المداخيل المتأتية من الهجرة تعمل على تطوير رأس المال الزراعي (الآلات ، السقي، المبيدات...) فتعمل التكنولوجيا على تخفيض اليد العاملة في الزراعة و اتجاه الفائض في العمالة نحو الهجرة.

د - ثقافة الهجرة: المهاجر يبدأ بتحقيق المكسب المادي ثم يندمج في المجتمعات الصناعية المتقدمة فتتغير سلوكياته و أذواقه و طريقة حياته. هذا الأمر يجعل المهاجر يكرر عملية الهجرة نظرا لارتباطه الثقافي ببلاد المهجر.

هـ - التوزيع الجهوي لرأس المال البشري : رغم أن الشبكات تعمل على تسهيل عملية الهجرة بتخفيض التكاليف و المخاطر مما يجعل رأس المال البشري يتراكم في دول الاستقبال ، إلا أن دول الإرسال تعمل على تحسين ظروف المناطق الريفية بتطوير البنية التحتية و تشجيع الاستثمار مما يشجع هجرة العودة .

و - التصنيف الاجتماعي غير الموضوعي: في مجتمعات الاستقبال المهاجرون يوضعون ضمن مهن خاصة تسمى مهن المهاجرين مما يبقي الطلب على المهاجرين دائم في تلك المهن.

[1]Douglass . Massey. Social structure, house should strategy and cumulative causation. Population index56(1).1990.p3a26

9- نظرية أنظمة الهجرة :

يعد الباحث (AKIN MABOGUNJE1970) أول من درس الهجرة كنظام يتكون من عدة عناصر مترابطة و متفاعلة فيما بينها ضمن بيئة معينة . تتمثل هذه العناصر أساسا في المرشحين للهجرة (المهاجر المتوقع) و كذلك المهاجرين السابقين ، مع التعرض لخصائص المهاجرين و الحوافز المتواجدة في البيئة التي تدفعهم للهجرة، أيضا يتكون نظام الهجرة من الأنظمة الفرعية للمراقبة المتمثلة في الأسرة التي تشجع أو تمنع عملية الهجرة و كذلك الإدارة الحكومية بالإضافة إلى وكالات العمل في منطقة الإرسال و منطقة الاستقبال[1]

الشكل رقم (1): دولتان ضمن الإطار النظمي للهجرة الدولية للباحثين MARY Kritz و HANIA

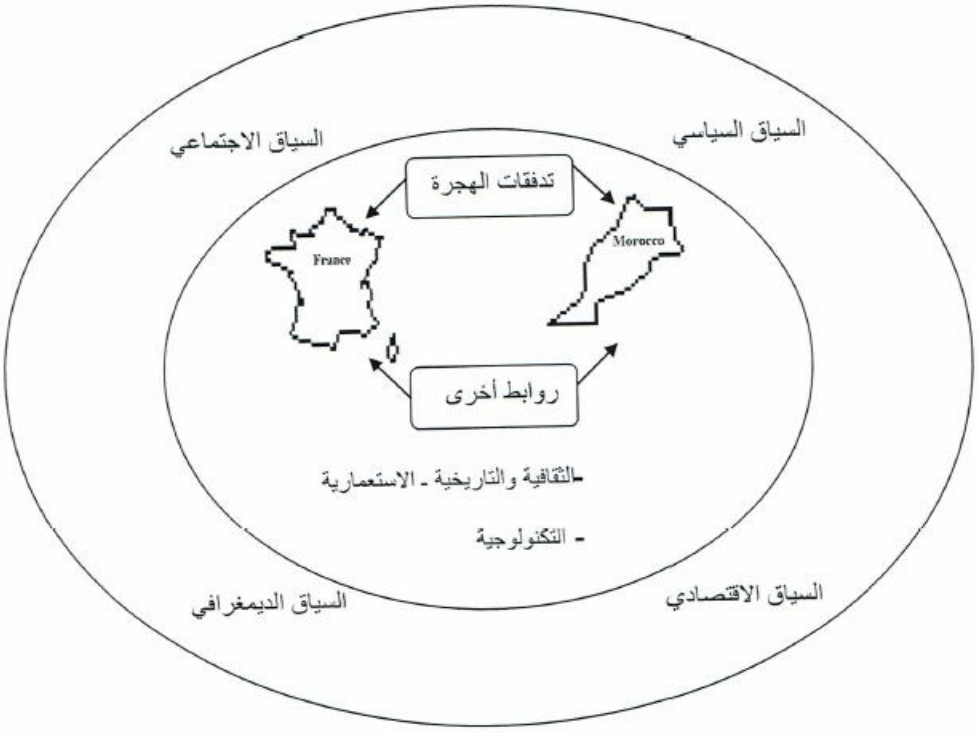

ترتكز نظرية أنظمة الهجرة من وجهة نظر MABGUMJE على الانتقال الثابت والدائري للأشخاص استنادا إلى أمرين :

[1]Akin MABOGUNJE.System approach to the theory of rural of rural-rbanmigration . Géographia analyses Ibadan université . Nigeria vol2 .1970.p4a19.

أولا: الحافز الذي تعطيه البيئة للمهاجر المتوقع كي يهاجر و يرتبط بالطموح (أو ما ينتظره الشخص من البيئة) الذي يتعلق بمدى الرضا أو الرفض للواقع المعاش الذي يحدد قرار الهجرة .

ثانيا : التغذية العكسية : [1]و ترتبط بتدفق المعلومات عن بيئة الاستقبال التي تؤدي إما إلى زيادة الهجرة أو تراجعها اعتمادا على ما ينقله المهاجرون السابقون أو م تعرضه وسائل الاتصال .

إن تحليل MABGUMJE أدى إلى تطبيق نظرية النظام على الهجرة الدولية من قبل عدة باحثين (kritz and zlotnik 1992 . Fawcett1989) اعتمادا على آلية التغذية العكسية التي تؤدي إلى استمرار عملية الهجرة و دوامها ذاتيا، وقد عرفوا نظام الهجرة على أنه: (سلسلة من الأماكن المترابطة بتدفقات وتدفقات معاكسة من الأشخاص والسلع والخدمات و المعلومات التي تؤدي إلى تسهيل التبادل المتضمن بالأخص الهجرة بين هذه الأماكن)[2]. بناءا على هذا يستند طرح هؤلاء الباحثين على عدة فرضيات:[3]

- ضمن نظام الهجرة الدول ليست بالضرورة متقاربة جغرافيا رغم أهمية المسافة خاصة بالنسبة للمهاجرين قليلي الكفاءة .

من الممكن أن تكون هناك عدة أنظمة للهجرة و ليس نظاما واحدا، هذه الأنظمة تضم دولا مركزية مستقبلة تستقطب المهاجرين من عدة دول مصدرة للمهاجرين.

- الدولة يمكن أن تنتمي إلى العديد من أنظمة الهجرة سواء كدولة مصدرة أو مستقبلة أو دولة عبور.
- الدول يمكن أن تنظم أو تخرج من النظام استجابة للتغيير الاجتماعي أو التقلبات الاقتصادية أو الانقلاب السياسي.

---

[1] I dem
[2] Mary KIRTZ. International migration system. A global approach. OXFORD Clarendon press. England 1992. P15.
[3] Hania zlotnik. Op.cit.p301.

دور التغذية العكسية في استمرار عملية الهجرة :

يستند دور التغذية العكسية على عمل شبكات الهجرة في تدفق المعلومات و الأفكار وكذلك التحويلات المالية إلى مجتمع الإرسال التي تدفع الأشخاص إلى الهجرة و لتحقيق أهداف جديدة في حياتهم.

و ترتبط فعالية الشبكات بتكلفة الهجرة فعندما تكون التكلفة منخفضة يسهل عمل الشبكات و تتسع رقعة نشاطها ، وعند ارتفاع التكلفة يضيق عمل الشبكات و ينحسر ضمن الأسر و درجة القرابة الضيقة فقط كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): آلية عمل الشبكات حسب تكلفة الهجرة[1]

تكلفة الهجرة (المسافة ،البنية التحتية ، السياسات)		الشبكات	
		ربط المهاجرين منخفضي الكفاءة	بناء روابط بين الكفاءات العالية
تكلفة منخفضة		- التجميع المبدئي المكثف للمهاجرين يحدث من خلال الطائفة . - التحول من شبكات أسرية إلى شبكات طائفية	- تراجع أهمية مكان تجميع المهاجرين . - تراجع دور الشبكات نتيجة تراجع التكلفة. - سرعة انتشار المعلومة
تكلفة مرتفعة		- تجميع تدفقات كبيرة من المهاجرين يستغرق وقتاطويلا . - انتشار الهجرة محدود سهل لأعضاء الشبكة و صعب لغير الأعضاء.	- ازدياد أهمية شبكات الأسرة والصداقة . - سرعة انهيار هذه الشبكات.

المصدر : Hein de HAAS. Migration system formation and decline

تشكل و انهيار نظام الهجرة :

تبدأ عملية الهجرة عندما تتوفي الظروف الملائمة الدافعة نحو التحرك (كفر ص العمل، السياسات ، البنية التحتية ...) ولكن تجمعات مبدئية قليلة للمهاجرين يمكن أن تتحول إلى شبكات داعمة لعملية الهجرة لكون انتشار المعلومة في منطقة الإرسال يتم من خلال القرابة

[1]Hein de HAAS. Migration system formation and decline. A theorical inquiry into the self-perpetuating and self-undermining dynamics of migration processes. Working paper. International migration institute. OXFORD University. 2009. P26à30.

الجد ضيقة في البداية . بعد ذلك تتحول تجمعات المهاجرين إلى شبكات تؤسس لنظام هجروي .[1]

لكن نظام الهجرة معرض للانهيار عندما تصبح التغذية العكسية سلبية حيث تعمل الشبكات على كبح عملية الهجرة بتراجع رغبة المهاجرين الأوائل في مساعدة المرشحين للهجرة بسبب التنافس على الوظائف أو انخفاض الأجور الذي يؤثر على معدل التحويلات . هذه الأجور تؤدي إلى تراجع و ضعف تجمعات المهاجرين وتحمل المهاجرين القدامى تكلفة استمرار الهجرة بالتالي يحول اتجاه الهجرة إلى مناطق جديدة وبداية تشكيل نظام هجروي جديد .

لكن فكرة نظام الهجرة الذي يعمل بشكل ديناميكي ذاتي بواسطة آلية التغذية العكسية كما عرضته الباحثات (and zlotnik1992)، استنادا إلىkritz نظرية (1970 MABOGUNJE) لم يوضح الحدود بين النظام و بيئته أي الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ذكرت داخل النظام و ذكرت في بيئته كذلك .

10- الإطار النظري للهجرة الدولية المبني على نظرية أنظمة الهجرة للباحث2004 ROEL Jennissen.

تأسيسا على نظرية أنظمة الهجرة و باقي النظريات الاقتصادية المفسرة للهجرة وضع . R P . W . Jennissen إطارا نظريا للهجرة الدولية يفسر علاقات التأثير والتأثر بين تدفقات الهجرة الدولية من جهة ، و الاقتصاد و السياسة و المجتمع و الروابط بين الدول من جهة أخرى، كما يوضحه الشكل التالي:

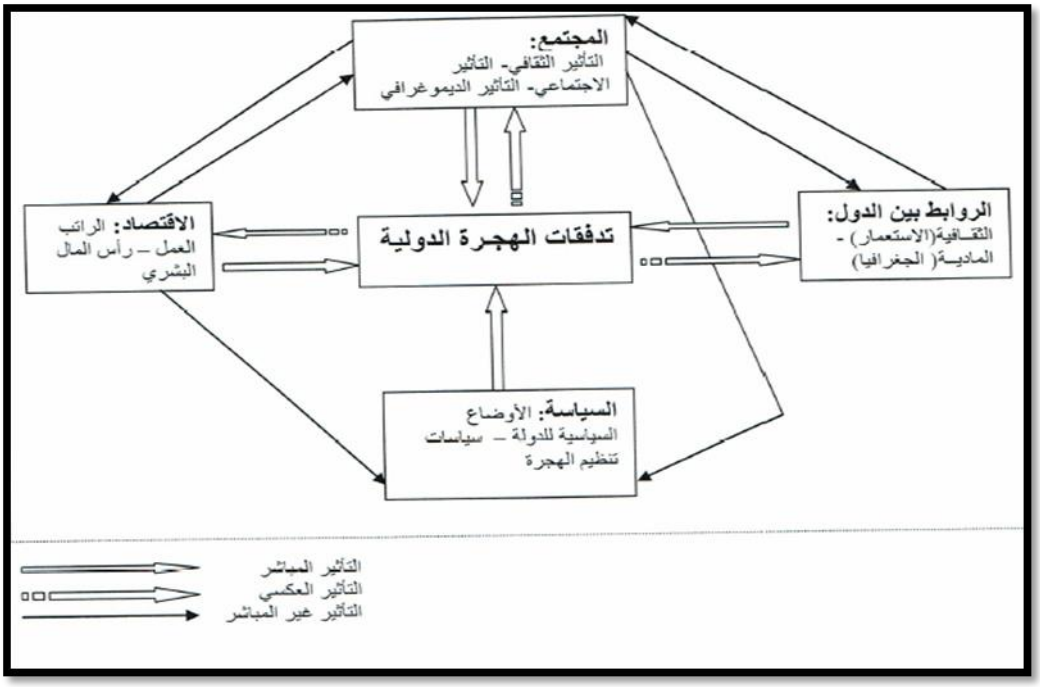

الشكل رقم (2): الإطار النظري للهجرة الدولية المبني على نظرية أنظمة الهجرة[1]

1. تأثير الاقتصاد على تدفقات الهجرة :

يتضمن هذا التأثير ثلاثة عناصر مترابطة هي الدخل و العمل و رأسمال بشر ي، فالهجرة في هذا السياق تفهم على أنها استثمار في رأس المال البشري فالهجرة في هذا السياق تفهم على أنها في رأس المال البشري فالشخص يقرر التحرك عندما يكون المكسب المتوقع أكبر من التكلفة ، من جهة أخرى يحدد الغرق في الأجور بين منطقتي الإرسال و الاستقبال مستوى هجرة العودة و هجرة الأسر فتقارب مستويات الأجور بين المنطقتين يشجع على العودة و يخفض مستوى التجمع العائلي في مناطق الاستقبال، من جهة ثالثة يخضع سوق العمل إلى قانون العرض و الطلب فازدياد العرض على العمالة غير المؤهلة مقابل الطلب يؤدي إلى انخفاض الرواتب و فرض العمل في منطقة الاستقبال .

2- تأثير المجتمع على تدفقات الهجرة :

يشكل العنصر الثقافي محددا رئيسيا للهجرة ضمن النموذج التفسيري (طردا جذب) فأساليب الحياة و مميزات المجتمعات المستقبلة في التقدم التكنولوجي و الحضاري تنعكس

[1]Roel Peter Wilhelmina JENNISSEN.op.cit.37.

على مستوى تدفقات الهجرة ، فالرغبة في الاندماج ضمن المجتمع المتقدم تعتبر الدافع الرئيسي للتحرك ، يضاف إلى ذلك دور التركيبة الاثرية لمجتمع الإرسال التي تولد شبكات هجرة طائفية ومن ثم رأس مال اجتماعي . [1]

أيضا فعنصر البناء الاجتماعي يركز على درجة التفاوت الطبقي و درجة التماسك الاجتماعي داخل مجتمعي الإرسال و الاستقبال و مدى قوة الروابط العائلية في خلق حوافز تدفع نحو العودة إلى بلدان الأصل.

يتضمن تأثير المجتمع على الهجرة للعنصر الديموغرافية [1] الذي يركز على العمر و الجنس الذي يتدخل في تحديد قرار الهجرة .

3 – تأثير الروابط بين الدول على تدفقات الهجرة :

و تتمثل في الروابط الثقافية التي ترتكز على التاريخ الاستعماري بين منطقتي الإرسال و الاستقبال الذي ينشر نفس الثقافة في المنطقتين بالإضافة إلى لغة الاستعمار الموروثة ، هذه العوامل تدفع نحو ارتباط المنطقتين بتدفقات هجروية كما في علاقة فرنسا بمستعمراتها المغاربية ، يضاف إلى هذه الروابط أهمية العامل الجغرافي رغم تطور وسائل الاتصال إلا أن المهاجرين قليلي الكفاءة يعتمدون على القرب الجغرافي في اختيار جهة التوجه نظرا لانخفاض التكاليف .

4 – تأثير السياسية على تدفقات الهجرة :

يتمثل هذا التأثير في انعكاس الوضعية السياسية للدولة على حركة نزوح الأشخاص أو بقائهم، فالاستقرار السياسي بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المناسب يقلل من رغبة الأشخاص في الهجرة ، بينما تؤدي الحروب الأهلية الناتجة عن اضطهاد ، أو الصراع عن السلطة إلى تحول الدولة إلى بيئة طاردة للسكان. لكن التأثير الأكثر أهمية للسياسة على

[1] يقصد بالرأس المال الاجتماعي القيم و المعايير المشتركة و شبكة العلاقات الاجتماعية ، و الأقارب والأصدقاء وزملاء العمل و دفعة التعليم التي تيسر التنسيق والتعاون لتحقيق المنافع المتبادلة بين أعضاء المجتمع الهجروي .

الهجرة يتمثل في سياسات استقبال المهاجرين في دول المقصد و كذلك سياسات دول الإرسال في الاستفادة من رأسمالها البشري خارج حدودها .

الفصل الثانـي

واقع الهجرة المغاربية في فرنسا

الفصل الثاني

واقع الهجرة المغاربية في فرنسا

منذ مطلع الألفية الحالية والهجرة المغاربية نحو فرنسا ودول أوربا عموما في ازدياد متواصل بفعل تفاقم الأسباب الدافعة من جهة، كعدم الاستقرار السياسي وتراجع فرص العمل وتحسين المستوى الاجتماعي، ومن جهة أخرى تستقطب القارة الأوربية المهاجرين من أجل الحصول على مستويات أعلى للعيش نظراً لتوفر مناصب والعمل ومستويات قياسية من الأمن والرفاهية.

وتسعى الدراسة في هذا الفصل الى تحليل واقع النظام الهجرة المغاربية في فرنسا بالتعرض الى تطورها وحجمها ثم التطرق الى قضية الهجرة المغاربية غير النظامية نحو فرنسا ، وتقديم إحصاءات لتشخيصها ، وكذلك التعرض للتحولات الحاصلة للخصائص الديموغرافية للمهاجرين المغاربة ومكانتهم الاقتصادية .

المبحث الأول : حجم وتطورات الهجرة المغاربية في فرنسا .

تعتبر هجرة المغاربة إلى فرنسا قديمة قدم العلاقات بين دول أوروبا المطلة على البحر المتوسط و بلدان المغرب العربي، وقد أخذت أشكالا عديدة عبر الزمن باختلاف العوامل ذات العلاقة. ظهرت الهجرة بأحجام مهمة منذ بداية القرن العشرين ، وذلك بتجنيد الاستعمار الفرنسي للعمالة من المستعمرات المغاربية لتلبية الحاجة الاقتصادية، فقد سجل التعداد الفرنسي لعام 1912 حوالي 5000 مهاجر جزائري يعملون بمختلف القطاعات الاقتصادية الفرنسية، ثم انتقل عددهم إلى 7300 سنة 1936[1] ، ثم ما لبثت الهجرة أن اتخذت طابعا منتظما خاصة بعد استقلال بلدان المغرب العربي .

نتيجة لهذا تنامت الهجرة المغاربية وتوسعت واحتلت مكانة مهمة ضمن سياسات واقتصادات بلدان الإرسال مما صعب الاستغناء عنها فيما بعد، فقد تضاعفت هجرة التونسيين و المغربيين 4 أضعاف في 10 سنوات من 1967 إلى.1975 [2]

لكن حدث الانقلاب في السياسات الفرنسية في بداية السبعينات باعتماد إجراءات تضع حدا للهجرة إليها ، طاعنة بذلك في الاتفاقيات الثنائية المنظمة للهجرة ، وقد ارتبط ذلك بتفاقم الأزمة الاقتصادية في العالم المصنع إثر ارتفاع أسعار النفط مع حرب أكتوبر 1973.

لقد ترتب على سياسة غلق الأبواب في وجه الهجرة المغاربية تنامي الهجرة في إطار (لم الشمل) أو (التجمع الأسري) و التي تسمح لأفراد أسر المهاجرين بالإقامة ، و قد اقتصرت على هجرة الزوجات والأبناء في إطار هذه القوانين، و تزايدت بذلك نسبة الأطفال والنساء بين الجاليات المغاربية في فرنسا مما أحدث بعض التوازن في تركيبة المهاجرين. [3]

---

[1]Nadji Safir , Emigration dynamics in Maghreb. International Organization of Migration: report of migration dynamics in developing countries. The Arab region.1999.p113

[2]Hein HAAS, north Africa migration system: evolution, transformation and development linkages. working paper. International migration institute.OXRORD university.2007.p10

[3] جامعة الدول العربية : التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ، إدارة السياسات السكانية و الهجرة 2006 ، ص32.

كذلك شهدت الهجرة المغاربية عبر مراحلها التاريخية نزوح الأدمغة ة « brain drain»، ففي الجزائر بدأت الظاهرة منذ الاستقلال التي كانت حتى 1975 ظاهرة طبيعية بهجرة علماء و أطباء و كانت الوجهة الأساسية فرنسا ، ثم من 1975 حتى 1986 كانت مرحلة البعثات العلمية لطلاب الشهادات العليا إلى فرنسا بعد 1986 و بفعل التغيرات السياسية والاقتصادية أصبح تدفق الكفاءات أقوى ليشمل العلماء الذين تلقوا تعليمهم بالكامل في الجزائر . وليس الوضع في المغرب أقل سوءا و 7, 88 % من تمدراستهم من الكفاءات المغربية لا يفكرون في العودة الى المغرب فمرتب المهندس في فرنسا يفوق 300 يورو.

أي ما يعادل أربعة أضعاف مرتب المهندس المغربي في المغرب . [1]

توسعت كذلك الهجرة الموسمية للعمل خاصة في قطاعات الزراعة و البناء وبعض قطاعات الخدمات ، حيث كانت الهجرة في هذا الإطار في المغرب تضم حوالي 126000 مغربي فيها خلال الفترة 1972 – 1981 بنفس حجم الهجرة في إطار التجمع العائلي لتصل في 1994

(في هذه السنة فقط) إلى 10330 مهاجر . [2]

من زاوية أخرى، شهدت الهجرة المغاربية نحو فرنسا حضورا ملحوظا للأنسيات بين المهاجرين ، لينتفع بشكل ملحوظ في السبعينات في إطار التجمع الأسري مما أدى إلى انتقال نسبة المغتربات المغربيات من 26.7 % سنة 1975 إلى 39 % سنة 1982 والتونسيات من 9, 30 % إلى 2, 38 % في نفس الفترة . لكن تطور الهجرة النسوية المغاربية كان في فترة التسعينات و تم كذلك خارج الارتباط الأسري .

[1] محمد مغاري ، هجرة الكفاءات ، امتدادها و محدداتها و تأثيرها على التنمية ، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الهجرة العربية في ظل العولمة القاهرة 2 – 4 سبتمبر 2003 ، ص ، ص 9 –13.

[2] الجامعة العربية، المرجع السابق.ص 34 .

كما يشير تقرير المنظمة الدولية للعمل لسنة 2010 أن سكان الجزائر قارب ال 34.9مليون شخص سنة 2009 ، كما قارب عدد السكان المغربيين والتونسيين 32 مليون شخص و 10.3 مليون شخص على التوالي في نفس السنة.

ومقارنة بسنة 2008 ، كان معدل الزيادة السكانية في الجزائر 1.5 % ، في حين كان معدل الزيادة السكانية في المغرب 1.2، ولم تتجاوز النسبة في تونس ال 1% .

هذه المعطيات وإن كانت تؤكد اختلاف السياسة السكانية التونسية عن نظيرتيها الجزائرية والمغربية غير المكترثتين بتنظيم النسل، إلا أن نفس التقرير يشير إلى تقارب نسبة الأشخاص في سن العمل من مجموع السكان في الجزائر والمغرب وتونس بنسب 68،1 % و 3, 66 % و70% على التوالي. بالنظر إلى الأداء البطيء للاقتصاديات المغاربية ، فإن الهجرة تعتبر الحل الأقرب لاستيعاب هذه الوفرة الشبابية الأخذة في الارتفاع.

شهدت الجزائر مع بداية الألفية الجديدة ارتفاعا ملحوظا في عدد المهاجرين مع تنوع بلدان المقصد، بيد أن الملاحظ في الإحصائيات التي تقدمها هذه الدول هو اختلافها الواضح عن الإحصائيات التي تقدمها القنصليات الجزائرية، ففي حين تؤكد القنصليات أنه في 2002 هناك 1.3 مليون جزائري مقيم في الخارج بنسبة 2, 4 % من السكان يعيش أغلبهم في فرنسا 85 % ، تشير إحصائيات دول الاستقبال أنه في سنة 2002 هناك 895251 جزائري مقيما بالخارج ، 90 % منهم في أوربا في الخارج ، 90 % منهم في أوربا(814205)، أغلبهم يقيمون في فرنسا (679000 شخصا) بنسبة 75 %، هذا الفارق يوضحه الجدولان التاليان :[1]

[1]Anna Di Bartoleom, Thibaut Jaulin and Delphine Perrin. CARIM migration profile: Algeria. December2010. www.carim.org

الجدول رقم (2) : الجزائريون المقيمون في الخارج (1995- 2002) حسب الإحصائيات القنصلي

جهة الإقامة	1995		2002		معدل الزيادة السنوية %
	المهاجرون المقيمون	النسبة %	المهاجرون المقيمون	النسبة %	
الدول الأوروبية	1118674	89,4	1209000	93	1,2
فرنسا	932275	72,5	1105000	85	2,6
بلجيكا	18166	1,5	لا إحصائيات	لا إحصائيات	لا إحصائيات
المملكة المتحدة	15000	1,2	لا إحصائيات	لا إحصائيات	لا إحصائيات
ألمانيا	9018	0,7	لا إحصائيات	لا إحصائيات	لا إحصائيات
اسبانيا	7079	0,6	لا إحصائيات	لا إحصائيات	لا إحصائيات
ايطاليا	5753	0,6	لا إحصائيات	لا إحصائيات	لا إحصائيات
الدول العربية	72887	5,8	65000	5,0	(1,5 -)
تونس	30000	2,4			
المغرب	25000	2	39000	3,0	(4,2 -)
دول أمريكا الشمالية	13933	1,1	26000	2,0	12,4
كندا	10080	0,8	لا إحصائيات	لا إحصائيات	لا إحصائيات
دول أخرى	45588	3,6	لا إحصائيات	لا إحصائيات	لا إحصائيات
المجموع	1251052	100	1300000	100	0,6

المصدر: القنصليات الجزائرية CARIM migration profile: Algeria. December2010. www.carim.org

جدول رقم (3): الجزائريون المقيمون في الخارج حسب إحصائيات دول الاستقبال

المنطقة/ دولة الاستقبال	المهاجرون المقيمون	النسبة %
الدول الأوربية	814 205	90,9
فرنسا (2005)	679 000	75,8
بلجيكا (2008)	20 295	2,3
أوكرانيا (2007)	10 000	1,1
ألمانيا (2009)	13 148	2,5
اسبانيا (2009)	56 201	6,3
ايطاليا (2009)	24 387	2,7
دول جنوب وشرق المتوسط	29 406	3,3
تونس (2004)	9 612	1,1
المغرب (2005)	11 581	1,3
دول أخرى	51 640	5,8
كندا (2006)	32 255	3,6
الولايات المتحدة (2005)	13 364	1,5
المجموع	**895 251**	**% 100**

المصدر: الإحصائيات و السجلات السكانية لدول الاستقبال .

www.carim.org Anna Di Bartolomeo.le12/02/2011

يرجع بسبب الاختلاف بين إحصائيات دول الاستقبال و الإحصاءات القنصلية إلى:

- صعوبة حصر المهاجرين غير النظاميين.

- تحول المهاجرين في إطار الدراسة إلى الحياة المهنية في بلاد المهجر مباشرة بعد الانتهاء من الدراسة أو الرحلة العلمية.

- حصول عدد متزايد من المهاجرين على جنسية على الاستقبال مما يجعلهم لا يظهرون في التعدادات الأوربية للسكان. لكن الملاحظ في كل الإحصائيات على اختلاف مصادرها

هو تركز الهجرة الجزائرية في أوربا وبالأخص فرنسا نظرا للتاريخ الاستعماري الذي لازال يؤثر على حجم المبادلات الاقتصادية وتدفقات المهاجرين بين البلدين .

تشير الإحصائيات القنصليات التونسية في سنة 2008 إلى أن عدد التونسيين الذين يعيشون في الخارج بلغ 1058700 تونسي بنسبة10.2% من مجموع السكان كما يفصله الجدول التالي :[1]

جدول رقم (4) : التونسيون المقيمون في الخارج حسب جهة

جهة الإقامة	2001		2008		معدل النمو السنوي %
	المقيمون	النسبة %	المقيمون	النسبة %	
أوروبا	642541	84,1	873900	82,6	5,1
فرنسا	470459	61,6	578000	54,6	3,3
ايطاليا	78581	10,3	141900	13,4	11,5
ألمانيا	44143	5,8	82600	7,8	12,4
الدول العربية	102725	13,4	153200	14,5	7
ليبيا	47751	6,3	83600	7,9	10,7
أمريكا الشمالية	17351	2,3	27600	2,6	8,4
دول أخرى	1363	0,2	3100	0,3	18,2
المجموع	76398	100	1057800	100	5,5

المصدر : القنصليات التونسية. 2011/02/12 WWW.Carim.org

تجاوز عدد المهاجرين التونسيين في الخارج أكثر من مليون مغترب اغلبهم في فرنسا 54،6 % سنة 2008 ، في حين أن نسبة الزيادة السنوية للمهاجرين كانت 5, 5 % كما تشير الإحصائيات إلى هجرة العمالة المؤهلة قد زادت في هذه الفترة من19،6% الى 30 % من مجموع المهاجرين [2]

[1]Anna Di Batrolomeo, Tamirace Fakhoury et Delphine Perrin. CARIM profil migratoire: Tunisie.Juin2010
[2] I dem

تعد المغرب أشهر دولة مصدرة للمهاجرين في المنطقة بمعدل 140400 مهاجر سنويا ، مع تركز شديد للتواجد المغربي في فرنسا كما يوضحه الجدول التالي [1]:

جدول رقم (5) : المغربيين المقيمين في الخارج حسب إحصائيات القنصليات(1993-2007)

جهة الإقامة	1993		2007		معدل الزيادة السنوية %
	المقيمون	النسبة %	المقيمون	النسبة %	
أوروبا	1275567	82,6	2837654	86,2	8,7
فرنسا	678917	43,9	1131000	34,3	4,8
اسبانيا	65847	4,3	547000	16,6	52,2
ايطاليا	91699	5,9	379000	11,5	22,4
الدول العربية	196017	12,7	281631	8,6	3,1
ليبيا	102413	6,6	120000	3,6	1,2
الجزائر	54576	3,5	80000	2,4	3,3
أمريكا الشمالية	70000	4,5	161216	4,9	9,3
الولايات المتحدة	25000	1,6	100,000	3	21,4
كندا	45000	2,9	60,000	1,8	2,4
دول أخرى	3452	0,2	12000	0,4	17,9
المجموع	1545036	100	3292599	100	8,1

المصدر: القنصليات المغربية

الملاحظ ان عدد المغتربين تضاعف من 1.5 % مليون سنة 1993 الى 3.3 مليون سنة 2007 بمعدل زيادة 8.1% وان التواجد المغربي مستمر بشكل كبير في فرنسا تحديدا بنسبة 34.3% وبمعدل زيادة سنوي 4.8 % .

[1]Anna Di Batrolomeo, Tamirace Fakhoury and Delphine Perrin. CARIM migration profile. Morocco. November2009.pl

المبحث الثاني: الهجرة المغاربية غير النظامية تجاه فرنسا وسبل مواجهتها

ألا: تطورات الهجرة غير النظامية المغاربية نحو فرنسا أسبابها.

شهدت الهجرة من الدول المغاربية الثلاث تونس والجزائر والمغرب زيادات كبيرة في الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2010 خاصة من المهاجرين من الجيل الأول (الذين ولدوا في الدول المغاربية) أما المهاجرين غير النظاميين فلا يمكن الوصول إلى إحصائيات موحدة لهم بين الدول الإرسال ودول الإستقبال خطرا لإختلاف معايير الإحصاء والقياس وتباين الخبرة في التعامل مع هذه الظاهرة، وكذلك فشل العديد من محاولات، الهجرة غير النظامية يجعل أولئك المهاجرين يظهرون في إحصائيات دول الإرسال المغاربية ولا يظهرون في إحصائيات دول الإستقبال الأوربية. وتظهر تأثيرات الهجرة غير النظامية ف إنتهاك حرمة الإقليم والتواجد غير القانوني عليه وتزايدت تدفقات المهاجرين المغاربة غير النظاميين نحو فرنسا طرديا مع تعاظم صعوبات، لحصول على تأشيرات الدخول حيث إنحصرت التأشيرات الممنوحة في حالات التجمع العائلي من الدرجة الأولى وكذلك الدراسة والسياحة والدبلوماسية.

لا يعتبر المهاجرون غير النظاميين المغاربة من النازحين أو طالبي اللجوء قبل سنة 2011، بل مهاجرين بإرادتهم نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية طاردة تتمثل في الرغبة في تحسين ظروف الحياة والهروب من البطالة وتراجع مستويات المعيشة في دول الأصل. حيث إتخذت السلطات الفرنسية عدة إجراءات لإعادة المهاجرين غير النظاميين إلى دول المغرب العربي، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(6): المهاجرون غير النظاميين المغاربة المعادين لدولهم أو الذين طلب منهم مغادرة الإقليم الفرنسي[1]

	2006		2007		2008		2009		2010	
	المعادين	المطلوب منهم المغادرة	المعادين	المطلوب منهم المغادرة	المعادين	المطلوب منهم المغادرة	المعادين	المطلوب منهم المغادرة	المعادين	المطلوب منهم المغادرة
الجزائر	*3170*	7063	*3194*	11977	*3078*	11007	*2979*	9830	*2572*	8452
المغرب	*2062*	6663	*2507*	10236	*2743*	9511	*2972*	8970	*2523*	8012
تونس	*748*	3253	*1124*	5363	*1562*	5509	*1669*	6449	*1544*	5492

المصدر :وزارة الداخلية الفرنسية، قسم الدراسات والإحصاء 2011.(بتصرف)

يوضح الجدول الثبات في معدلات إرجاع المهاجرين غير النظاميين للدول المغاربية من طرف السلطات الفرنسية، وكذلك في معدلات المهاجرين غير النظاميين المغاربة الذين تجاوزوا مدة الإقامة المسموح لهم بها في فرنسا. المعادون إلى دولهم من الجزائر معدلهم يراوح الثلاثة آلاف سنويا والمغربيين بين الألفين والثلاثة آلاف، وبدرجة أقل التونسيون بمعدل ست مائة مهاجر سنوياً. أما المهاجرون الجزائريون الذين إنتهت مدة إقامتهم في فرنسا فمعدلاتهم بين العشرة إلى الإحدى عشر ألف سنوياً، والمغربيين غير النظاميين بين الثمانية والعشرة آلاف سنوياً، أما التونسيون فبين الستة آلاف والخمسة آلاف سنوياً. تؤكد هذه الأعداد استمرار الهجرة غير النظامية المغاربية بإتجاه فرنسا خلال فترة الدراسة.

ومن أسبابها:

1-فشل الدولة في حل المشاكل الاجتماعية كالفقر والمجاعة والبطالة والأمراض.

2-القرب الجغرافي.

3-تقليد نماذج الهجرة الناجحة ودرجة الرفاهية التي حققها المهاجرون السابقون.

[1] European migration network, practical measures for reducing irregular migration. Brussel: October 2011.pp 103-104.

4-غياب الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي والإستبداد سيادة المنطق العسكري علماء الحكم.

5-نراجع دور الدولة الاقتصادية وضعف مستوى الدخل الفردي.

6-التقسيم الغير عادل للثروة.

ثانيا: الآليات القانونية والسياسات الأمنية لمواجهة الهجرة الغير نظامية

1- الآليات القانونية:

القانون الفرنسي المتعلق بدخول وبقاء وعبور الأجانب والنازحين يجرم كل فعل يمس بحياة ومصالح الرعايا الفرنسيين داخل وخارج الإقليم الفرنسي سواء كان مرتكبوه فرنسيون أو أجانب وهذا في المادة 113 الفقرة 7. كما يمنح السلطات الفرنسية حق تطبيقه ضد الدخول غير النظامي للأجانب ضمن الدول المنضوية تحت اتفاقية شنغن. في هذا الصدد أحصت وزارة الداخلية الفرنسية دخول 3750 أجنبي ممنوع من دخول الأراضي الأوربية كلهم متورطون في أكثر من 13456 جريمة ومحكوم عليهم فيها غيابياً[1].

كذلك يحدد القانون الفرنسي المتعلق بالتعامل مع الدخول والبقاء والعبور غير النظامي في المادة 622 الفقرة 5 عقوبة السجن من 5 إلى 10 سنوات وغرامة مالية من 30 ألف إلى 750 ألف يورو للمهاجرين غير النظاميين الذين يشتركون في نشاطات إجرامية على الإقليم الفرنسي[2]. هذا القانون تم تعديله في 31 ديسمبر 2012 حيث يسمح التعديل بالتغاضي عن الدخول غير النظامي لمهاجرين تربطهم بالمواطنين الفرنسيين أو المهاجرين السابقين راوبط أسرية من الدرجة الأولى كالأزواج والأبناء. كما حدد التعديل رفع الحضر عن الدخول غير القانوني للإقليم الفرنسي للأجانب الذين سبق وأن أقاموا لأكثر من عشرين سنة في فرنسا أوالذين تزوجوا من مواطنين فرنسيين لمدة تفوق الثلاث سنوات[3]. في هذا الصدد، في الفترة

[1]European justice center, French jurisprudence on illegal immigrant smuggling. Netherlands: january 2017. PP 6-7.
[2]Ibid.p13
[3]Ibid. p7.

بين 2013 و2015 أصدر القضاء الفرنسي 1724 حكما بالسجن الجماعي والفردي في حق المهاجرين غير النظاميين ومن يقدم لهم المساعدة، نفذ منها 34 حكم. وكذلك تم تأجيل النطق بـ 852 حكم. كما تم الحكم بتغريم المهاجرين غير النظاميين بمتوسط 1800 يورو سنوياً.

تؤكد المعطيات المذكورة تركيز السلطات الفرنسية على تجريم الدخول والبقاء غير النظامي للأجانب إنطلاقاً من كونه يتعارض وحقها في تسيير وتنظيم حركية دخول وخروج الأفراد ومراقبة نشاطاتهم على إقليمها.

2- الآليات الأمنية لمواجهة الهجرة الغير نظامية المغاربية:

تتعامل السلطات الفرنسية ضمن المجموعة الأوربية مع الهجرة غير النظامية وفق هدف الوصول إلى معدل الصفر، بمعنى اعتبار الهجرة غير النظامية إشكالية أمنية لابد من إيجاد حلول نهائية لها. من أجل هذا الهدف ركزت سياساتها للهجرة على مراقبة الحدود واستغلال القوات البحرية واعتماد أنظمة الرادار للرصد SIVE، كما حرصت منذ سنة 2000 إلى عقد اتفاقيات إعادة الدخول مع الدول المغاربية ، وكذلك التعاون مع الدول المغاربية ضمن نظام Frontex في إطار الدوريات المشتركة على السواحل المغاربية. كما خصصت المجموعة الأوربية ضمن برنامج MEDA المتعلق بدعم وتنمية دول الشرق الأوسط 250 مليون يورو لمساعدة تلك الدول لرفع كفاءاتها في مجال مراقبة الهجرة غير النظامية.[1]

هذه المجهودات لم توقف تدفقات المهاجرين غير النظاميين بل تضاعفت معدلات الدخول غير النظامي بتنشيط منافذ جديدة للهجرة عبر جزيرة كرايت اليونانية ولامبيدوزا الإيطالية ، وكذلك بتحول دول الساحل الإفريقي إلى مناطق مرسلة للمهاجرين، الأمر الذي حول الدول المغاربية إلى دول استقبال و عبور للمهاجرين كما هو الحال في الجزائر، حيث تستقبل الوافدين الأفارقة الفارين من الفقر والحروب الأهلية، والقاصدين في الغالب استكمال

[1]Ibid.p6.

هجرتهم نحو القارة الأوربية. وتواجه الجزائر ضغوطات دولية من أجل منع النازحين الأفارقة من الهجرة نحو أوربا، حيث بدأت الدولة الجزائرية في حصر وأولئك المهاجرين والتكفل بهم، ومن ثم ترحيلهم إلى دولهم الأصلية رداً على مزاعم انتهاكها لحقوق الإنسان في تعاملها معهم.

الهجرة غير النظامية غرب المتوسط ستستمر لعقود قادمة دون الوصول إلى حلول جذرية للحد منها ومن تداعياتها في ظل ضعف السياسات المتعلقة بمعالجة أسبابها الحقيقية المتمثلة في الفقر وعجز الدولة في الساحل الإفريقي عن القيام بوظائفها تجاه مواطنيها. إن استمرار ارتباط دول وسط وغرب إفريقيا بالمستعمر الفرنسي القديم يضعف من قدراتها على تحقيق الاستقرار والتنمية، حيث يستفيد المستعمر من بقاء الصراعات الإثنية والقبلية على السلطة فمن خلال غياب الاستقرار يستمر في استغلال ثروات ومقدرات تلك الدول. في حين نجحت دول مثل روندا في تحقيق التنمية والتحرر من الهيمنة الاستعمارية بعد مرورها بفترات من الحروب الأهلية والمجاعات والفقر في تسعينيات القرن الماضي.

المبحث الثالث : التأثيرات الاقتصادية للمهاجرين المغاربة في فرنسا

شهدت دول الاتحاد الأوربي وعلى غرار فرنسا مع مطلع القرن الواحد والعشرين تراجعا سكانيا وارتفاع لمعدل البطالة حيث قاربت 10 % سنويا وتحسن للناتج المحلي الخام بنسبة سنوية 1.2 % وامام هذا الاشكال برزت أهمية الهجرة كوسيلة للتجديد السكاني ومصدر لليد العاملة المؤهلة في شتى القطاعات كما يوضحه الجدول التالي :

تعيش أوربا لأكثر من خمسين عاما موجة تكامل بين دولها بدأت بفرنسا وهولندا وبريطانيا، ثم امتدت إلى اسبانيا وايطاليا والبرتغال ثم تتوسع موجة التكامل لتشمل بعض دول أوربا الشرقية. هذا الانفتاح الأوروبي جعل من الهجرة القانونية أحد أهم روافد العملية التكاملية. في البرنامج الاقتصادي الأوربي المسطر للفترة 2014–2020، تضمن التركيز على التعاون في مجال ضبط الهجرة والنزوح الوافد من جنوب المتوسط. كذلك تضمنت الوثيقة الصادرة بالإجماع عن اللجنة الأوربية في بروكسل في سنة 2005 ، والمتعلقة بالمبادئ الأساسية المشتركة للتعاون عدة نقاط هي:

– التكامل الأوربي يرتكز على مساهمات المهاجرين والمواطنين الأوربيين على السواء.

– التشغيل هو مفتاح التكامل الأوربي. ومشاركة المهاجرين عنصر أساسي لعملية التنمية في دول الاستقبال الأوربية.

– إشراك المهاجرين ضمن المؤسسات الأوربية الإنتاجية يكون بشكل عادل ومتساوي مع المواطنين المحليين.

– التفاعل الإيجابي بين المهاجرين والمواطنين الأوربيين يمثل الميكانيزم الأساسي لعملية التكامل الأوربي.

– الحريات الدينية للمهاجرين مكفولة ما لم تتعارض مع القوانين والأعراف الأوربية.

– المشاركة السياسية للمهاجرين في العمليات الديمقراطية تدعم عملية التكامل.[1]

[1]1 European justice center, French jurisprudence on illegal immigrant smuggling. Netherlands: january 2017. PP 7-.8

تشمل هذه المبادئ في ظاهرها جميع المهاجرين ذوي الفائدة بالنسبة لاقتصادات الدول الأوربية، وخاصة المهاجرين الموهوبين وذوي التعليم العالي والحرفيين أصحاب المهارات.

أولا: التطور الديموغرافي للهجرة المغاربية في فرنسا

يتحكم القرب الجغرافي والتاريخ في تشكل نظام الهجرة بين شمال الحوض الغربي للمتوسط وجنوبه. لقد عرفت الضفتين سجالات حربية عبر التاريخ بهدف الهيمنة، انتهت بدخول منطقة المغرب العربي في مرحلة الاستعمار الفرنسي تحديداً. من أجل ذلك تعتبر فرنسا الوجهة الأولى للمهاجرين من المغرب العربي. يضاف إليها إسبانيا وإيطاليا بحكم القرب الجغرافي بحيث تعتبر الدولتان منفذين مهمين لولوج الاتحاد الأوربي

تشير معطيات دول الاستقبال إلى أن فرنسا وإيطاليا وإسبانيا تمثل الوجهة الأساسية لمهاجري دول المغرب العربي، بحيث يتواجد جل مخزون الهجرة المغاربية في هذه الدول مقارنة بالدول أخرى.

تعتمد الدراسة على إحصائيات دول الاستقبال الأوربية بالأساس لأجل تحليل تأثيرات المهاجرين من المغرب العربي في هذه الدول، ودراسة تأثيراتهم تعتمد على باقي إحصائيات دول الاستقبال في مجال التشغيل والتعليم، ومن تأثيراتهم الثقافية والسياسية المختلفة. دول الإرسال المغاربية تدرج ضمن إحصائياتها كل مواطن مغاربي غادر أراضيها، سواء بشكل نظامي أو بدون وثائق. هذا الأمر يجعل إحصائياتها مرتفعة مقارنة بإحصائيات دول الاستقبال الأوربية. بالإضافة إلى حصول أعداد من المهاجرين على جنسية دول الاستقبال يجعلهم يندرجون ضمن المواطنين المحليين. [1]

[1]spielvolgel and M.Meghnagi.The contributions of migrations to the dynamics of the labour force in OECD countries :2005 -2015.parice : OECD migration working paper , no203 .2018.p12-18.

ثانيا: مساهمات المهاجرين المغاربة في اقتصاديات دول الاستقبال الأوربية:

مع مطلع القرن الواحد والعشرين، شهدت دول الإتحاد الأوربي تراجعا سكانيا وإرتفاع لمعدلات البطالة وتحسن للناتج المحلي الخام بنسبة سنوية1.2%. لقد قاربت نسبة البطالة الـ10% سنويا. وما يلاحظ خلال الـ17سنة الأخيرة تزايد حدة التنافس الاقتصادي بين دول [1] الإتحاد، بحيث أصبحت الهجرة أحد وسائل هذا التنافس، باعتبارها وسيلة للتجديد السكاني ومصدرا لليد العاملة المؤهلة، وفي شتى القطاعات

يتضح من الدراسات السابقة أن المهاجرين يرتكزون في قطاع الصناعة والطاقة بحيث تشغل ألمانيا ما يزيد عن25% من المهاجرين في هذا القطاع. في حين تصل نسبة العمال المهاجرين في نفس القطاع في فرنسا 11.1%. وكذلك قطاع التجارة الذي يستقطب ما بين 9.8 إلى13%من المهاجرين في دول الإتحاد الأوربي. أما باقي القطاعات المدروسة فتتنوع توجهات المهاجرين إليها حسب الدول، ففي فرنسا يقصد المهاجرون قطاع البناء والصحة والإدارة، أما ألمانيا فينشط المهاجرون في قطاع الفندقة والصحة، وفي إيطاليا يفضلون الأنشطة المنزلية، وفي بلجيكا يقصدون النشاطات الإدارية. منذ أن أصبح للإتحاد الأوربي صلاحية التصرف في تسيير الهجرة بموجب اتفاقية أمستردام، أصبحت الهجرة أحد

أهم المسائل التي تركز عليها السياسات الأوربية المشتركة. في اجتماع تسالونيك للمجلس الأوربي في 2003 تم التأكيد على الحاجة إلى الاستثمار في الوسائل القانونية للتحكم في مواطني العالم الثالث الذين يقصدون الإتحاد الأوربي. تم كذلك في اجتماع المجلس الأوربي في 2004 التأكيد على وضع مخطط سياسي للهجرة يتضمن إجراءات الدخول وحاجيات سوق العمل.

غرب القارة الأوربية، القوة العاملة تزيد عن227 مليون عامل. وبحلول العام 2025 ستحتاج القارة الأوربية إلى ما يزيد عن 70 مليون مهاجر للعمل. هذه الحقائق تجعل من

[1]Russell King and Aija lulle. Page 64.

الجنوب الغربي المتوسط أخد أهم مصادر اليد العاملة لاستمرار عجلة الإنتاج في دول أوربا الغربية، خاصة اليد العاملة المؤهلة

نسبة المهاجرين ذوي المستوى الجامعي في فرنسا و الوافدين من دول المغرب العربي سنة 2008 بلغت 15% من الجزائريين و 17% من المغربيين و 16% من التونسيين

يتضح من هذا أن نسبة المتعلمين ذوي المستوى ما بعد الثانوي في صفوف المهاجرين المغاربة في فرنسا مرتفعة فنجد نسبة الجزائريين تتراوح بين 12 إلى 15% في فرنسا في حين يتواجد المتعلمون التونسيون في اسبانيا بنسبة 24% أكثر من تواجدهم في فرنسا بنسبة لا تتعدى 16% .أما المغربين فيرتكزون في فرنسا بنسبة 18% وكذلك في أسبانيا بنسبة 10%.

نفسر هذه المعطيات من عدد جوانب أهمها تفضيل المتعلمين الهجرة إلى نظرا للقرب الجغرافي. كما أن تراجع نسبة المتعلمين ما بعد الثانوي في فرنسا يعود إلى حصول العديد منهم على الإقامة الدائمة والجنسية الفرنسية نضرا لكفاءاتهم المفيدة والمطلوبة للاقتصاد الفرنسي.

الأكيد أن المهاجرين المغاربة على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم التعليمية يقصدون الدول الأوربية من أجل الحصول على فرص أفضل للعمل تتناسب ومهاراتهم ومواهبهم وتخصصاتهم الجامعية حيث أن وضعهم السابق في الدول المغاربية كان يفتقر لفرص عمل بأجور تتناسب والقدرة الشرائية للمواطن، وأيضاً عدم ربط سوق العمل مع مخرجات التعليم في تلك الدول مما يدفع الأفراد إلى العمل في مجالات لا تتوافق وشهاداتهم الجامعية أو التخطيط للهجرة نحو أوربا. [1]

[1]Russell King and Aija lulle.Opcite. Page 65.

ثالثا: مساهمات الهجرة المغاربية في تعويض حاجيات سوق العمل في دول أوربا :

تتميز مجتمعات دول أوربا بتراجع نسبة الخصوبة بمعدل يقل عن المعدل العالمي لتجديد السكان، فدول الإتحاد الأوربي مجتمعة يقدر معدل الخصوبة بها 1.5 طفل للمرأة الواحدة، في حين أن المعدل العالمي يقدر بـ2.1 طفل للمرأة الواحدة. يضاف إلى ذلك ارتفاع متوسط عمر السكان إلى 75سنة عند الرجال و81 سنة عند النساء. وتشهد بعض دول أوربا الغربية كألمانيا وإيطاليا تراجع نسبة الولادات مقارنة بالوفيات مما يؤكد الشيخوخة والتراجع السكاني بهذه الدول.

خلال الخمسة عشر سنة الماضية، زاد حجم القوة العاملة في دول أوربا الغربية بما يزيد عن عشرة مليون، وكانت نسبة المهاجرين منهم تتراوح بين30إلى40%. ولا يعد هذا الأمر مفاجئا لكون مساهمة المهاجرين في الزيادة السكانية تقارب 80% من تعداد السكان. إلا أن الإشكالية تكمن في تشغيل قوة العمل المتوفرة من المهاجرين. ففي فرنسا يشكل المهاجرون 68% من قوة العمل المتاحة منهم 15% بطالين نلاحظ كذلك خروج الجيل الأول من العمال من سوق العمل في فرنسا وايطاليا بنسب -0.6% و -0.8% على التوالي، وبدرجة أكبر في ألمانيا بنسبة -5.1%. هذا يؤكد تراجع قوة العمل المحلية وصعوبة تعويضها في هذه الدول.

بالنسبة للشباب الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة، والذين ينشطون في سوق العمل على مستوى العرض، فإن نسبتهم تصل إلى 23.3% في أسبانيا. بينما تتراوح نسبهم في ألمانيا وفرنسا وايطاليا بين 12.3% و 19.9%.

تؤكد هذه الإحصائيات استمرار الحاجة المزمنة للعمالة المهاجرة في الدول قيد الدراسة، كما تفسر توجهات سياسات الهجرة في هذه الدول نحو المزيد من الانتقائية باستقطاب الكفاءات والشباب لتعويض حاجيات سوق العمل.[1]

[1]spielvolgel and M.Meghnagi.Opcite .page 65

الفصل الثالث

الرؤى السياسية والاطر القانونية الفرنسية للتعامل مع الهجرة المغاربية منذ سنة 2003

الفصل الثالث

الرؤى السياسية والاطر القانونية الفرنسية للتعامل مع الهجرة المغاربية منذ سنة 2003

منذ انتهاء عصر الحروب العالمية منتصف القرن العشرين أصبح للنصوص القانونية الدور الرئيسي في تنظيم التفاعلات بين ضفتي المتوسط خاصة تلك المتعلقة بتدفقات المهاجرين من جنوبه الى شماله ، لقد ارتبطت الدول المغاربية لأكثر من قرن بالاستعمار الفرنسي وعقب نيل استقلالها عن فرنسا استمرت الهجرة اليها لأجل العمل ، الذي تطلب تقنين تلك الحركية وضبطها بتشريعات قانونية وكذا اتفاقيات ثنائية يتم مراجعتها وتجديدها الى وقتنا هذا .

وتسعى الدراسة في هذا الفصل بالتعرض الى الرؤى السياسية والاطر القانونية الفرنسية للتعامل مع الهجرة المغاربية منذ 2003 ، وكذلك تطرقنا الى الرؤى المستقبلية لمستويات الانتماء لدى المهاجرين المغاربة في فرنسا .

المبحث الأول: الرؤى السياسة الفرنسية لتنظيم الهجرة المغاربية.

اولا- مضمون الخطاب السياسي الفرنسي حول الهجرة المغاربية:

تعتبر المواقف الرافضة للهجرة الأكثر حدة من مثيلاتها في باقي الدول الأوربية بسبب التباين الديني بين المهاجرين المغاربة ذوي المعتقدات الإسلامية والفرنسيين المتمسكين بأولوية المعتقدات المسيحية داخل فرنسا. إلا أن تأثيرات البعد الديني على توجهات الناخبين الفرنسيين في المواعيد الانتخابية تراجعت مقارنة بفترة حكم الرئيس السابق نيكولا ساركوزي.

ارتبطت التوجسات من الهجرة المغاربية في فرنسا بالتوجهات السياسية لحزب الإتحاد من أجل الحركة الشعبية بقيادة نيكولا ساركوزي، حيث تم إصدار قانوني الهجرة في سنتي 2003 و2006 إبان توليه وزارة الداخلية في الفترة من 2002 إلى 2007.

بعد فوز ساركوزي بالرئاسة الفرنسية في سنة 2007، شرع في تجسيد برنامجه المتعلق بتنظيم الهجرة في فرنسا حيث طبق برنامج الهجرة الانتقائية، كما تم ربط الهجرة بأزمة الهوية الوطنية وتأسيس وزارة الهجرة والاندماج والهوية والتنمية. ص رح الرئيس الفرنسي آنذاك بقوله:" لقد أصبحت الهجرة تهدد طريقة عيشنا"[1]. كما ذهب ساركوزي إلى محاولة تعميم النهج الفرنسي المتعلق بتطبيق سياسة الاستيعاب التي تتضمن توحيد خصائص المجتمع داخل الدولة حيث خاطب المهاجرين قائلا:" إذا قررتم المجيء إلى فرنسا للبقاء بشكل دائم لابد أن تصبحوا فرنسيين، لا بد أن تقبلوا بأن تكونوا والفرنسيين مجتمع واحد، مجتمع وطني الانتماء، وإن لم تقبلوا بذلك فأنتم ليس مرحب بكم في فرنسا "[2].

كذلك حمل وزير الهجرة الفرنسي الدول النامية مسئولية ضحايا الهجرة غير النظامية في المتوسط، وذلك في اجتماع للدول المتوسطية حول اعتماد الميثاق الأوربي للهجرة والنزوح المنعقد في باريس 28 جويلية 2008 ، حيث قال مخاطبة سفراء الدول المغاربية

[1]Renato pinto, L'immigration: une menace ou une chance? Paris: centre de vive ensemble.2015.p2.

[2]Andaraliev Murodjon ,opcit.p51.

والإفريقية:" نحن لا نريد أوربا محصنة، لكننا نريد أوربا صافية، بودي أن أوجه إشارات السكان الدول النامية بأن التنظيم الفاشل للهجرة يشجع على الدخول السري لفرنسا ويعرضهم للكوارث " [1]

يعبر الخطاب السياسي الفرنسي تجاه الهجرة عن جملة من المدخلات التي تتطلب استجابة من قبل الهيئات الرسمية، بينما تعبر السياسات عن المخرجات القانونية والإجرائية التي تنظم حركية الأجانب من وإلى فرنسا. إلا أن النقاشات السياسية حول الهجرة تربط بتوجهات الأحزاب السياسية وأهدافها المستقبلية وموقعها في طيف السلطة، فالأحزاب اليمينية في فرنسا، كالجبهة الوطنية، تجعل من مسألة الهجرة وعلاقتها بالهوية والسيادة ضمن أولويات البرامج الانتخابية للحزب.

ثانيا –توجهات الاحزاب الفرنسية.

قد أصبحت إشكالية تواجد المهاجرين وتأثيراتهم ضمن أجندة الأحزاب السياسية الفرنسية، وأحد أهم المسائل التي توظفها في المواعيد الانتخابية. ومنذ 2008، حيث أصبحت الهجرة أحد قضايا الرأي العام المؤثرة، بالإضافة إلى قضايا البطالة والخدمات الحكومية. يوضح الجدول التالي مواقف الأحزاب السياسية من الهجرة مقارنة بالإشكاليات الاقتصادية وكذلك التوجهات السياسية للأشخاص والأحزاب وفق ثنائية (يمين/يسار). كما تم في الجدول قياس مواقف الأحزاب السياسية الفرنسية تجاه القضايا المدروسة بسلم تنقيط من واحد إلى عشرة، وذلك بسؤال مناضلي وقادة الأحزاب حول هذه القضايا وترتيبها حسب أولويات كل حزب، ومن ثم يقوم المستجوَبين بمنح علامة من عشرة لكل قضية تهم الحزب الذي ينتمون إليه.

[1]Nicolita Atanasiu, La politique Sarkozienne d'immigration, harmonie ou contradiction avec politique européenne.2010.p63.

جدول رقم(8): مواقف الأحزاب السياسية الفرنسية من إشكاليات (الهجرة ، التوجه السياسي، الإشكاليات الاقتصادية) (تنقيط من 10):[1]

اسم الحزب	الإشكاليات الاقتصادية	ثنائية (يمين/يسار)	إشكالية الهجرة	سياسات تنظيم الهجرة
الجبهة الوطنيةFN	5.6	9.8	9.8	10
الحركة الديمقراطية MODEM	5.2	5.1	5.6	4.7
الحركة من أجل فرنساMPF	6.5	9	9.1	9.1
المركز الجديدNC	5	5.8	6	4.7
الحزب الشيوعي الفرنسيPCF	0.7	1.1	7	3.3
الحزب الراديكالي اليساريPRG	3.8	3.6	5.8	3.5
الحزب الاجتماعيPS	2.4	2.7	6.7	3.7
الإتحاد من أجل الحركة الشعبيةUMP	5.5	7.2	8.8	8.4
الخضرVert es	2.6	2.5	6.3	1.6

المصدر: Bakkers Chapel Hill .(2012)

يتضح من الجدول أن حزبي الجبهة الوطنية والحركة من أجل فرنسا تهتمان كثيرا بإشكاليات الهجرة داخل فرنسا وكذلك السياسات الحكومية المتعلقة بتنظيم الهجرة بمعدل يتراوح بين9.1 من 10 و10 من10. في حين أن باقي الأحزاب يتركز اهتماما على إشكاليات الهجرة دون التركيز عن السياسات الحكومية المنظمة للمهاجرين. وهناك أحزاب أخرى لا تهتم بمسائل الهجرة كحزب الخضر الذي يهتم بالمسائل البيئية. والحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الراديكالي اليساري اللذان يشكلان التيار الاشتراكي المعارض.

حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية يركز على إشكاليات الهجرة وسياسات تنظيمها بمعدل 8.8 و 8.2 على التوالي، ويفسر هذا الاهتمام بالنزعة البراغماتية لديه حيث يستغل هذا الحزب إشكالية المهاجرين في كسب تأييد الناخبين الفرنسيين ثم يتخذ موقفاً وسطياً عندا يكون صاحب السلطة في فرنسا. كما أن حزب الحركة الديمقراطية وحزب المركز الجديد يتخذان مواقف وسطية من كل القضايا المدروسة بمعدل يتراوح بين 4.7 و 5.8 من عشرة.

[1] Nicola Pasini and Elisa Rebessi, immigration and political competition in five european countries. A comparative perspective. Milan: university of Milan . January 2013.p67.

هذه المعطيات تؤكد اهتمام الأحزاب السياسية الفرنسية بإشكاليات الهجرة الوافدة إلى فرنسا وكذلك السياسات الحكومية المتعلقة بتنظيمها. تعد مسألة ترحيل المهاجرين أهم الحلول التي تقدمها الأحزاب اليسارية، في حين تراهن الأحزاب اليمينية على نجاح عملية الدمج واستيعاب المهاجرين. بينما تتجاهل الأحزاب الاجتماعية الإشكاليات المتعلقة بالهجرة وتركز على القضايا التي تمثل أسباب وجودها كاهتمام الحزب الاجتماعي بقضايا المجتمع المختلفة واهتمام حزب الخضر بالبيئة.

المبحث الثاني: تطور القوانين الفرنسية للهجرة منذ 2003.

أولا : تطور التشريعات الفرنسية للهجرة منذ 2003 .

بدأت فرنسا تطبق نظاما قانونيا صارما مع بداية السبعينيات وهو ما عرف بسياسة غلق الأبواب أمام الوافدين من المستعمرات الفرنسية القديمة. وكان ذلك بعد الأزمة الإقتصادية التي مست أوربا عقب توقيف تدفق النفط العربي نحو الغرب. ومع مطلع القرن الجديد أخذت السياسة الفرنسية للهجرة بالإنفتاح نحو شمل إفريقيا، ففي 2004 تم استبدال الأمر الصادر في 02 نوفمبر 1945 بقانون مراقبة الدخول والإقامة واللجوء الذي طور من طريقة التعامل مع الأجانب وحدد أصناف المسموح لهم بالدخول ومدة بقائهم. في 24 جويلية 2006 تم اعتماد قانون الهجرة والإندماج الذي ركز على الهجرة الإنتقائية بتحديد الأصناف ذوي الكفاءة والفائدة للإقتصاد الفرنسي، وفي نوفمبر 2007 تم اعتماد قانون اللجوء المكمل للقانون السابق. [1]

تعتبر فرنسا من الدول الأوربية التي تسمح بالتواجد الدائم على أراضيها والذي يزيد عن عشر سنوات. وتعتمد كذلك التواجد المؤقت الذي لا يزيد عن ثلاثة أشهر. تنص المادة 314 من قانون الأجانب الفقرة الأولى على منح فرنسا حق الإقامة الدائمة للأجانب المدة عشر سنوات قابلة للتجديد، كما حددت الفقرة الثامنة من نفس المادة حق الطلبة الأجانب الحصول على إقامة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. أما فيما يخص التواجد المؤقت فنصت المادة 313 الفقرة الأولى على منح السلطات الفرنسية حق التواجد على إقليمها لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد، وحددت الفقرات 13 و36 أصناف المستفيدين من الإقامة المؤقتة وهم الطلبة والعمال المأجورين والعلماء والفنانين والمثقفين والحرفيين والسياح[2]. ويعتبر التجديد في الإقامة مشروطة باحترام القيم والقوانين الفرنسية.

[1]Law No. 2006-911 on immigration and integration, 24 July 2006 (Immigration and Integration Law 2006). Law No. 2007-1631 on immigration control, integration and asylum (Immigration Law 2007).
[2]Christine Adam(and others).opcit.pp270-272.

فيما يخص الهجرة في إطار التجمع العائلي يعرف القانون الفرنسي التجمع العائلي بتلك الإجراءات التي تنظم حق الأجانب الذين يعيشون في فرنسا بالانضمام لأفراد عائلاتهم. وحسب المادة 411 من قانون الأجانب في الفقرة الأولى لا يكون الحق في التجمع العائلي إلا بالإقامة سنة على الأقل مع ضرورة احترام القيم والمبادئ الفرنسية. وبالنسبة للأطفال يشترط القانون الفرنسي توقيع أوليائهم على وثائق الهجرة، كما يشترط توفر قدرة مالية للدخول إلى فرنسا في إطار التجمع العائلي.[1]

فيما يخص هجرة العمل، القوانين الفرنسية تمنع مثل هذه الهجرات إلا في حدود حاجة سوق العمل الفرنسي، ففي 2005 لم يدخل سوى 1400 مهاجر تحت صنف هجرة العمل وبنسبة 7% من المهاجرين في تلك السنة. في السنوات الأخيرة بدأت فرنسا تعيد النظر في سياسة منع هجرة العمل بسبب الحاجة المتزايدة إلى العمال المهاجرين في العديد من القطاعات. في سنة 2006 تم إعطاء استثناءات قانونية لتشغيل الأجانب في المناطق الجغرافية الوعرة حسب المادة 313 الفقرة10، حيث أعتبر هؤلاء العمال مؤقتين ولمدة 12 شهرا، وقد استفاد من هذا العرض العديد من الجزائريين والتونسيين.

قدم قانون الهجرة ل 2006 نوع جديد من البقاء المؤقت ولكن ليس في الإقليم الفرنسي تحت مسمى (عامل في مهمة) للعمل في الشركات الفرنسية خارج فرنسا، كما قدم القانون التجاري الفرنسي في المادة122 نوعا جديدا من العمل للأجانب تحت مسمى(العمل الذاتي) بمنح بطاقة التاجر الأجنبي التجار الأجانب لمدة 12 شهرا على الإقليم الفرنسي وتمنح للأشخاص غير المتابعين قضائية ويمارسون نشاطات تجارية تخدم الإقتصاد الفرنسي. كما منح قانون الأجانب الحق للطلبة في ممارسة أنشطة إقتصادية الضمان مستوى العيش اللازم.

[1]Idem

ثانيا: الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتنظيم الهجرة المغاربية نحو فرنسا:

1- الاتفاقية الفرنسية التونسية حول التسيير المشترك للهجرة والتنمية الموقعة في 28 أفريل 2008. [1]

تؤكد هذه الاتفاقية في ديباجتها على الشراكة الإستراتيجية بين البلدين والمصالح المتبادلة التي من أهما الهجرة، حيث جاء في المادة الأولى :" يتعهد الطرفان بالتسيير التوافقي للهجرة وتعزيز مجهوداتهما لتسهيل دوران الأشخاص وكذا إجراءات الإقامة والعمل وكذلك إعادة المهاجرين غير النظاميين". كما أكد البروتوكول التابع للاتفاقية على تعهد فرنسا بالوفاء بالتزاماتها الدولية وذلك باستصدار تأشيرة الإقامة للرعاية التونسيين بغرض العمل وممارسة أنشطة متعددة لا تتعارض مع المصالح الفرنسية.

كما حددت الاتفاقية الأصناف المعنية بها من تجار وحرفيين وأطباء ورجال أعمال وعلماء وجامعيين.. وتتم عملية قبول هؤلاء بشروط أهمها إحضار ضمان مالي كافي عند الدخول وأفراد الأسر من الدرجة الأولى للرعايا التونسيين المقيمين في فرنسا وكذلك الأشخاص الحاصلين على بطاقة الإقامة الخاصة (الكفاءة والموهبة). وبطاقة الكفاءة والموهبة تصدرها فرنسا لـ 1500تونسي كل سنة لغرض العمل لمدة لا تزيد عن 24 شهرا، وبموجب الاتفاقية المتعلقة بتبادل الشباب المهنيين الموقعة بين الطرفين في 04 ديسمبر 2003. دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 31 جويلية 2009. ومع أن هذه الاتفاقية تعد نقلة نوعية في مسار تنظيم الهجرة بين البلدين إلا أنها تتصف بالانتقائية في التركيز على الموهوبين وذوي الكفاءات، في حين تستثني قليل الكفاءة ، بل أن المهاجرين الموهوبين الذين تم السماح لهم بالهجرة تم تشغيلهم في أعمال البناء والبنية التحتية والقليل منهم من ظفر بعمل يتناسب وموهبته.

[1]La convention est publiée au journal official du France. Décret n°905-2009 du 24 juillet. édition n°171.le 26juillet 2009.

2- الاتفاقية الجزائرية الفرنسية المتعلقة بعمل وإقامة الجزائريين بفرنسا الموقعة في 27 ديسمبر 1968.[1]

أكدت هذه الاتفاقية منذ بدايتها أن هدفها تقديم حلول دائمة وشاملة للمشاكل المتعلقة بتشغيل وإقامة الرعايا الجزائريين المتواجدين على الإقليم الفرنسي، حيث نصت ديباجتها على ترقية شروط عمل وحياة هؤلاء وضمان تأمين حرية تحركاتهم وممارستهم لأنشطة ذات أجر. تضمنت الاتفاقية عشر مواد بروتوكول تراوحت مضامينها بين منح تراخيص للعمل والإقامة الدائمة وتراخيص للعمل المؤقت. تعرضت هذه الاتفاقية إلى عدة تعديلات أهما تعديل 11 جويلية 2001 الذي تميز بالتركيز الفرنسي على تقليص مدة بقاء المهاجرين واتخاذ التدابير المشتركة لإرجاع المهاجرين غير النظاميين. كما رفضت الإدارة الفرنسية جلب الزوجة الثانية لفرنسا في إطار التجمع العائلي، وكذلك منع التجمع العائلي الجزئي وذلك بترك جزء من العائلة وخاصة الأبناء في الجزائر.

بخصوص ظروف العمل تمسك الطرف الفرنسي بحقه في تكييف عدد المهاجرين المقبولين للعمل بحاجيات سوق العمل الفرنسي حيث لم تشر الاتفاقية إلى ما يضمن للطرف الجزائري المشاركة في تنظيم هذه العملية، لذلك تبدو هذه الاتفاقية كصحيفة شروط وضعتها السلطات الفرنسية في وجه الرعايا الجزائريين أو الراغبين في دخول إقليمها وفق ما يخدم المصالح الفرنسية في المقام الأول.

[1] Groupe d'information et soutien des immigrérs(GISI). Accord franco-algerien,ce qui changer? Septembre 2001.www.GISI.org

3- الاتفاقية المغربية الفرنسية المتعلقة بإقامة وعمل المهاجرين الموقعة في 09 أكتوبر 1987.[1]

هدف هذه الاتفاقية، كما تؤكده ديباجتها، اعتماد طريقة جديدة ودائمة التنظيم وضعية الرعايا المغربيين في فرنسا والرعايا الفرنسيين في المغرب، تركز تلك الطريقة على تحسين شروط الإقامة وظروف العمل، وتبادل المعلومات والتعاون في مجال التحكم في الرأسمال البشري. ما يميز هذه الاتفاقية هو التناظر في التعامل مع رعايا البلدين فما يطبق على المغربيين في فرنسا يطبق على الفرنسيين في المغرب في المادة الثانية من الاتفاقية تأكيد على حق الرعية المغربي الذي يقيم ثلاث سنوات متواصلة على التراب الفرنسي في الحصول على إقامة دائمة لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد، وهو نفس الحق المكفول للرعايا الفرنسيين على الإقليم المغربي.

4-الاتفاقية المغربية الفرنسية المتعلقة بتبادل الشباب المهنيين الموقعة في 24ماي2001.[2]

نصت هذه الاتفاقية على التزام الطرفين الفرنسي والمغربي بالعمل على تسهيل تبادل العمال الموهوبين ذوي الكفاءة في عدة مجالات اقتصادية. كما أرفقت الاتفاقية ببروتوكول تم توقيعه في 08 نوفمبر 2001، حيث حدد الوكالة الوطنية لترقية العمل والكفاءات بالمغرب وكذلك الفضاء الدولي للشغل بفرنسا للإشراف على عملية تبادل الشباب المهنيين ذوي الخبرة والكفاءة المطلوبة في سوق العمل في الدولتين. تضمنت العملية الإلتزام بعودة المهاجرين إلى دولتهم الأصلية بعد انتهاء عهدة العمل بالإضافة إلى إتقان اللغة الفرنسية والاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي بالنسبة للعمال المغاربة.

[1]La convention est publiée au journal official du France .no 59 du 11 mars 1994.
[2]Mohamed Khashani La migration circulaire: cas du maroc. Etude publiée en series sur la migration circulaire. en site carim 2008.ww.carim.org. 28.

5- الاتفاقية المغربية الفرنسية المتعلقة بالتشغيل[1] *

تم توقيع هذه الاتفاقية في سنة 2001، حيث مثلت الأساس لما بعدها من الاتفاقيات بين البلدين. الفصل الأول تطرق لوسائل الاتصال بين الطرفين بغرض توفير مناصب العمل وعدد المرشحين لتكل المناصب والوثائق المطلوبة التي يجب على الدولتين توفيرها بالتنسيق مع أرباب العمل في اسبانيا. أما الفصل الثاني فتطرق إلى إجراءات اختيار المرشحين للهجرة وتدريبهم مهنيا ولغوية، كذلك تحديد مدة التأشيرة وتوفير تذاكر السفر. وفي الفصل الثالث تم التطرق إلى تفاصيل شروط العمل والحماية الاجتماعية وضمان المساواة في تطبيق التشريعات المتعلقة بالعمل على العمال المغربيين والاسبان على السواء. أما الرابع فقد تطرق إلى العمالة الموسمية وضمان عودة المهاجرين بعد إنتهاء مدة العمل.

يمثل الإطار القانوني الثنائي لتنظيم الهجرة بين دول المغرب العربي الثلاث والدول الأوربية المشاطئة للحوض الغربي للمتوسط فرنسا وأسبانيا وايطاليا الضابط الرئيسي الحركية المهاجرين النظامية بين الضفتين، حيث تعتبره الدول المغاربية الحد الأقصى الذي يمكن أن تفرضه على الدول الأوربية من التزامات تضمن تشغيل الفائض من العمالة لديها، وتعتبره الدول الأوربية سدا قانونيا يحجم من تدفقات المهاجرين ويكمم حركية تنقل الأشخاص. والحاصل أن الدول المغاربية تمثل الحلقة الأضعف في هذه المعادلة بالنظر إلى عدد مناصب العمل المسموح بها والتي لا تلبي مستويات الطلب عن العمل لديها، بالإضافة إلى أسلوب الانتقائية المتبع من الأوربيين والذي يركز على الكفاءات التي يكلف تكوينها الكثير في الدول المغاربية وتقتنصها الدول الأوربية مجانا. لقد أدى التوسع الأوربي نحو الشرق إلى فتح أسواق عمل جديدة في دول شرق أوربا، أصبحت هذه الأسواق تنافس الهجرة المغاربية

---

[1]Michel COLLER, the developement impact of temporary international labour migration on southern mediterranean sending countries. Contrasting morocco and Egypt. Sussex center of search. Sussex university. Ukraine . august 2004. Pp36-41.

* اتفاقيات التشغيل تتضمن استخدام المهاجرين لفترة محددة ثم ارجاعهم إلى دولهم الأصلية بعد انتهاء عهدة العمل، بينما تتضمن اتفاقيات العمل السماح بالتوظيف الدائم للمهاجرين ودون فترة محددة.

وتتيح لدول غرب أوربا خيارات متعددة تجعلها تفضل العمالة من شرق أوربا التي تتوافق عرقية ودينية من خصائص المجتمع الأوربي.

المبحث الثالث: تأثير السياسات الفرنسية على مستويات الانتماء لدى المغاربة في فرنسا

بالنسبة للمهاجرين المغاربة في فرنسا، تتحمل السياسات الحكومية مسئولية إدماجهم في المجتمع الفرنسي حيث يرتبط نجاح عملية الإدماج باحترام وضمان حقوق المهاجرين ومساواتهم بالمواطنين وعدم تهميشهم، كذلك ربط علاقات قوية بين مجتمع المهاجرين والمجتمع المحلي. لكن ضعف الروابط بين المهاجرين والوطن الفرنسي لا يعني بالنسبة لهم وجود رابطة أقوى مع دولة أخرى غير دولة الإرسال، ناهيك عن اختيار المهاجر ترك بلده وتفضيل العيش في فرنسا بغرض التمتع بشروط للحياة لم يجدها في موطنه. إذن يعد عدم التعاطف مع أية هوية من سمات المهاجرين خاصة الأجيال الثانية التي ولدت بفرنسا. تعتبر هذه الأجيال ذات توجهات عبر وطنية تأخذ من قيم دول الإرسال المغاربية، وكذلك من قيم دول الاستقبال الأوربية، لكنها ترتبط بالثقافات العالمية بشكل أكبر.

تجد سياسة الاستيعاب التي تنتهجها فرنسا مع المهاجرين مبرراتها في المذهب الشمولي التعميمي الذي ولد مع نهاية عصر الإقطاع وفك الروابط مع الكنيسة الكاثوليكية، فالعلمانيون سعوا إلى بناء مجتمع موحد قائم على المساواة في الحقوق ومتجانس من حيث القيم الثقافية والممارسات الوضعية بعيداً عن التفسيرات الغيبية. ويعد جان جاك روسو الممهد للثورة الفرنسية من خلال فكرته لتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية وتجريد السلطة وفصلها عن الأشخاص الذين يمارسونها باسم الشعب[1] .

[1]Lauren Ashley Kretz, Opcit.pp27-30.

لقد استندت الثورة الفرنسية على فكرة تعميم التنوير من خلال دور العلم في تحقيق الرفاهية، ومحاولة نشر قيم الحرية والعدالة في العالم – حسب وجهة نظرهم– من خلال استعمار الأمم التي رآها الفرنسيون متخلفة تستند في التطلع للمستقبل إلى التفسيرات الدينية الغيبية وليست المبادئ والتصورات العقلية الوضعية. يتم تفسير الفرنسيين للتمسك بثقافة وقيم دولة الأصل لدى المهاجرين على أنه ضعف في الانتماء للهوية الفرنسية، حيث يركز الخطاب الفرنسي في هذا المجال على المهاجرين المغاربة الذين يشكلون ثلثي حجم المهاجرين في فرنسا الذين يشكلون حسب الإحصائيات الفرنسية 25% من تعداد السكان.

تهتم السياسات الفرنسية بمنح الجنسية الكاملة للمولودين بالإقليم الفرنسي وكذلك الأطفال المولودين من أب أو أم فرنسيين. إلا أن القانون الفرنسي يعطي الحق للمهاجرين في الاحتفاظ بجنسية دولة الأصل، حيث يوضح الجدول التالي نسب مزدوجي الجنسية مقارنة بالفرنسيين.

جدول رقم (7): أصناف المواطنة حسب الجنسية في فرنسا(2011)[1]

	الجنسية الفرنسية	مزدوجي الجنسية	الجنسية الأجنبية	المجموع
كل المهاجرين	**%10**	**%18**	**% 72**	**%100**
الجيل الأول من المهاجرين	**%35**	**%24**	**%41**	**%100**
الجيل الثاني من المهاجرين	**%62**	**%33**	**%5**	**%100**
كل سكان فرنسا	**%99**	**%1**	**%0**	**%100**

المصدر: Institut national d'etudes démographiques(france).2011

يتضح من الجدول أن المهاجرين ككل الذين يحتفظون بجنسياتهم الأصلية مع الجنسية الفرنسية لا تتجاوز نسبتهم 18%. ضمن هذه الإحصائية ترتفع نسبة المحتفظين بجنسياتهم

[1] Ibid.p6.

الأصلية إلى جانب الجنسية الفرنسية لدى الجيل الأول والثاني بـ 24% و33% على التوالي. بينما يحتفظ ما يزيد عن 72% من المهاجرين بجنسياتهم الأصلية فقط دون الحصول على الجنسية الفرنسية، ولم تتعد نسبة المهاجرين الذين تخلوا عن جنسياتهم الأصلية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية ال 10% من المجموع العام للمهاجرين. إلا أن نسبة المهاجرين من الجيل الثاني والذين يتمتعون بالجنسية الفرنسية فقط مرتفعة حيث تتجاوز ال60% مقارنة بنسبة الجيل الأول التي لم تتعد ال 35%.

هذه المعطيات تؤكد توجه المهاجرين تدريجياً نحو التخلي عن جنسياتهم الأصلية والتمتع بالجنسية الفرنسية فقط، بالتالي يتراجع لديهم التوجه نحو العودة إلى بلدانهم الأصلية، ويرتفع عندهم مستوى الارتباط بثقافة الدولة المستقبلة، وكذلك التعود والانسجام مع عادات المجتمع الفرنسي.

الخاتمة

الخاتمة

بعد عرضنا للسياسات الفرنسية للهجرة من خلال الوقوف على تطور مضامين القوانين المنظمة لها ، والاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول المغاربية وكذا ما يحمله الخطاب السياسي الفرنسي من رؤى وتوجهات وتوصيات تجاه وضعيات المهاجرين المغاربة .

وفي ظل ما تمر به الدول المغاربة من عدم الاستقرار السياسي في اطار الحراك العربي وانعكاسه على السياسات الفرنسية المنتهجة في مجال الهجرة تصل الدراسة الى النتائج التالية :

- لا توجد نظرية متكاملة في تفسير أسباب ومحددات الهجرة حيث أن هناك نظريات ترجح أسباب الهجرة الى المفاضلة بين التكاليف التي سوف يتحملها المهاجر والعائد الذي سوف يحصل عليه من عملية الهجرة ، ونظريات أخرى ترجع أسباب الهجرة الى تطورت المجتمعات حيث ان الدول التي تعرف تطورات قد تغير من الوضع الاجتماعي للمهاجر ، كما هناك نظريات ترجع أسباب الهجرة الى الفجوة الموجودة بين الدول المصدرة للهجرة والدول المستقبلية لها ، بالإضافة الى نظريات تربط ظاهرة الهجرة بعوامل الطرد في دول المنشأ وعوامل الجذب في دول المصب .
- تعبر الهجرة عن حركية تنقل الأفراد بين الدول لأغراض متعددة، بل هي حركية عبر وطنية تتجاوز المجال المراقب للدولة وتتعارض أحياناً مع المنظومة القانونية والسياسية للدولة
- ان للهجرة المغاربية أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا باعتبارها الخيار المتاح لتعويض الخارجيين من سوق العمل والمصدر الأهم لتشغيل آلة الإنتاج وسد الفجوة الديمغرافية ذوي التعليم ما بعد الثانوي في مهن الهندسة والمهن الصحية والتقنية والنشاطات الإدارية
- أخذت ظاهرة الهجرة غير النظامية أبعاد خطيرة خصوصا بعد ارتباطها بتهديدات وتحديات أمنية كالإرهاب وتجارة المخدرات والتطرف الديني والجريمة المنظمة وأدت الى خلق تهديد أمني خطير جدا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اين أصبحت الهجرة الغير نظامية جزء مهم من محاربة الإرهاب الدولي وقد أكدت ذلك بعض المعلومات التي حصلت عليها أجهزة الامن أثر التفجيرات الأخيرة في فرنسا .

- من هنا بادرت السلطات الفرنسية الى وضع اليات متعددة ذات ابعاد امنية بالدرجة الأولى ولكن هذه الإجراءات لم تحقق الأهداف المرجوة لأنها جزئية واهملت الجانب الإنساني ، وكذا الحلول الاقتصادية التي تشارك فيها دول الارسال .
- تطغى السياسات الفرنسية على تنظيم حركية المهاجرين المغاربة ووضعياتهم مقارنة بالاتفاقيات الثنائية المبرمة مع دول المغاربة وهذا ما يبقى وضعية المهاجرين المغاربة رهن المصالح الفرنسية والتي تتخذها ذريعة لرفض من لا ترغب من المهاجرين المغاربة ، وبما يعرف بالهجرة الانتقائية .
- تعتبر الهجرة المغاربية مصدرا للعمالة في فرنسا ومساهما في سد الفجوة الديموغرافية في تلك الدولة، بحيث يساهم المهاجرون المغاربة في تعويض النقص في العمالة في قطاع الفلاحة والإدارة والصناعة والبناء. وبالنسبة للمهاجرين ذوي التعليم ما بعد الثانوي فإن المغاربة يتركزون في مهن الهندسة والمهن الصحية والتقنية وكذلك النشاطات الإدارية خاصة في فرنسا.
- تمثل الهجرة المغاربية أحد أهم المسائل التي تثير الجدل خاصة في فرنسا باعتبارها مركز ثقل تواجد المهاجرين المغاربة. وتجد الدولة صعوبة في دمج واستيعاب هؤلاء المهاجرين بحكم قوة الروابط البنيوية لمجتمع الهجرة المغاربي خاصة العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية، الأمر الذي يجعل من سياسات الاستيعاب في فرنسا تفشل في جعل المهاجرين المغاربيين أوربيين من الناحية السياسية والاجتماعية والدينية، خاصة مع الأجيال الأولى من المهاجرين.

- يركز الخطاب السياسي المتعلق بالهجرة في فرنسا منذ ما يقارب العقدين على الهجرة الانتقائية وترحيل المهاجرين، حيث تلتقي كل الأحزاب اليمينية في مسألة رفض التعدد الثقافي والعداء للمهاجرين، و تركز برامجهم على التمسك بالقيم التقليدية للمجتمعات الأوربية وتقديم مصلحة الأمة على المصالح الفردية، وكذلك التأكيد على حماية الهويات الثقافية الوطنية من التهديدات المختلفة وأهمها الهجرة الدولية.
- كما تذهب توجهات الرأي العام في فرنسا إلى حتمية إدماج المهاجرين في المجتمع الفرنسي وفق سياسة التعدد الثقافي في المقام الأول. لكن أغلب المواطنين في فرنسا لا

يعتقدون بإمكانية نجاح سياسة استيعاب المهاجرين التي تركز على تجرد المهاجر من مقومات هويته الأصلية واعتناق قيم وعادات المجتمع في الدولة الفرنسية.

- تركز الدوائر السياسية والأكاديمية على فكرة السد الذي يحول دون وصول تدفقات أمواج المهاجرين إلى خط النهاية، وذلك بتبني خطط واستراتيجيات أمنية مشتركة. في حين تؤكد دوائر أخرى على إتباع سياسات تخفض من عوامل طرد المهاجرين، فتوفر فرص العمل وتشجيع هجرة العودة وتنمية المناطق الريفية في الجنوب كلها عوامل قد تساهم في توجيه بوصلة الهجرة نحو الجنوب. الحل الأول يجعل الدولة في موقع قوة أمام خصم لا يماثلها مما يجعل المشكلة مستمرة لا تنتهي بالقبض على الحراقة أو بانتشال الجثث من البحر، فمأساة الأمن الإنساني أكثر تفاقماً هنا كمّاً بارتفاع أعداد الضحايا وكيفاً بتنوع شرائح المهاجرين من نساء وأطفال وشباب ومن شتى الدول. أما الحل الثاني فيراهن على متغير الزمن، فدول جنوب المتوسط تخوض رحلة مطولة نحو الحداثة تتخللها تعثرات وأزمات متعددة حالت دون تحقيق أهداف التنمية، ولليوم تصنف هذه الدول على أنها سائرة في طريق النمو.

من خلال الحقائق التي توصلت إليها الدراسة يمكن القول أن الهجرة المغاربية نحو فرنسا تقدم مساهمات اقتصادية واجتماعية عديدة ، وتوجه تحويلات مالية بالعملة الصعبة نحو الدول المغاربية يمكن أن تساهم في دعم الاقتصادات المغاربية. لكن التأثيرات الأمنية للهجرة غير النظامية الوافدة من جنوب المتوسط، وكذلك

وإذا كان المهاجرون من أصل مغاربي حققوا نجاحات في الرياضة والفن والصحافة والأدب، محاولين تلاشي عذابات آبائهم إلا أنهم حاولوا أيضاً مجاهدين الانتقال من كتلة مهمشة ومهملة في المجتمع الفرنسي إلى كتلة فاعلة ومؤثرة في السياسة أيضاً.

لكن دخول أبناء المهاجرين العرب إلى قلب الحياة السياسية الفرنسية، بشكل فاعلٍ لم يكتمل بعد، بحيث لم يصل أي أبن من أصل عربي إلى مجلس النواب الفرنسي رغم كل المحاولات التي بذلوها بهذا الخصوص ورغم ترشحهم على العديد من اللوائح الانتخابية، وفيما لم يتمكن هؤلاء من الوصول إلى مجلس النواب، استطاع أربعة فقط منهم، ثلاثة نساء ورجل واحدة استطاعوا الوصول إلى البرلمان الأوروبي.

وفي كواليس هذا البرلمان يريد هؤلاء النواب من أصل مغاربي أن يعرّفوا نظرائهم الأوروبيين على قضايا العالم العربي وما أكثرها وبينهم من أنخرط في لجان أوربية مغاربية مشتركة عملت على تحسين العلاقة مع الدول العربية وتحديداً مع دول المغرب

هناك الكثير من الأوهام لدى بعض القادة الفرنسيين بأن فرنسا يمكنها غلق حدودها، وهذا خطأ لأن هذا سيؤدي إلى مأزق ليس فقط بالنسبة إلى دول المتوسط، وإنما للاتحاد الأوروبي نفسه.

وإن كانت المحاولات خجولة إلا أن التجمعات السياسية والمشاركة والانتساب أحياناً إلى العديد من الأحزاب اليمينية واليسارية الفرنسية تساعد المهاجرين على الانخراط أكثر فأكثر في الحياة السياسية الفرنسية إذ يخوضون الانتخابات المحلية والبلدية في العديد من المناطق التي تتواجد فيه كثافة مغاربية إلى أن حلَّ عدد منهم في بعض البلديات

وهكذا يسعى المهاجرون المغاربة لأن يكونوا مركز نفوذ وقوى في مواقع مقربة من السلطة محاولين أيضاً أن يفرضوا وجودهم في مجتمع غريب العادات والتقاليد لا يريد في أحيانٍ كثيرة الاعتراف بهم بسبب حملات معروفة وفي طليعتها الحملات العنصرية بأشكالها العنيفة والساخرة، لكن ما نراه اليوم على شاشات التلفزة وصفحات الجرائد من وجوه سمراء متألقة تخترق الرياضة والفن والأدب، وحتى السياسة، بكل قوى ما هو إلا تحدي وتحدي كبير عبر أمواج المتوسط من ضفة إلى ضفة تحدٍ يحمله الجيل الثاني من المهاجرين ليثبتوا وجودهم على أرض غريبة ذاق فيها آباؤهم الأمرَّين..

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب

1 ابن منظور، لسان العرب، المجلد 06، الجزء 46، ص 3997.

2 أحمد عبد العزيز الأصقر، الهجرة غير مشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير مشروعة، (ط1؛ الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

3 بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر. الجزء الأول . سلسلة عالم المعرفة. ترجمة (عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. يونيو 2002.

4 حسن الإمام مكافحة الهجرة غير الشرعية . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي . ط1. 2014 .

5 حسن الإمام مكافحة الهجرة غير الشرعية . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي . ط1. 2014.

6 رقية العاقل ، « إشكالية الأمن والهجرة في غرب المتوسط »، (مذكرة ماجستير غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008.

7 شوقي ذياب، صبرين بوعكاز، « البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط دراسة حالة المغرب أنموذجا» (مذكرة ماستر غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2016.

8 عبد الله عبد الغني غانم، المهاجر المصري دراسة سوسيو انثروبولوجية، (الاسكندرية ، مصر 1990).

9 عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية و الأبعاد السياسية القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .2008.

10محمد الأسعد دريز ، « تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عملية الهجرة غير الشرعية وخاصة البحرية » ، دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب" تونس 2003،

11محمد شفيق منهجية البحث العلمي الإسكندرية : مكتبة الإزرابطة .ط1، 2004

12محمد مغاري ، هجرة الكفاءات ، امتدادها و محدداتها و تأثيرها على التنمية ، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الهجرة العربية في ظل العولمة القاهرة 2 – 4 سبتمبر 2003.

د- الأنترنت

المراجع الأجنبية

1. Ibrahim awed, concept and practice of labour immigration policies in european mediteranean countries.paper presented to fifth mediteranean social and political research meeting. Organized by European university Institue and Robert schoman center of advanced studies. Florence 24-28 march 2004 .
2. Ibid. .
3. International Organisation of Migration. Glossary of migration. Geneva 2004.
4. Douglas. S. Massey, Joaquin Arango (and others), theories of migration. Arevieiw and Appraisal.population and developemant.USA.Sebtember 1993.p436.
5. Hania Zlotnik. Theories of international migration.Chapter 59 in: Anthors Graziella, Jaques Vallin, Guillaun Wunsh.Demography analysis and synthesis;a treatise in population. New York:Acadimic press. Vol1.2006.p293
6. John Gallup, theories of international miration, developement seussion paper. Harvard institute of international migration (Harvard university). January 1997.p3.
7. Douglas. S. Massey, Joaquin Arango(and others), Theories of international migration: A review and appraisal. Population and development.USA. September 1993.p436.
8. Thomas straubhaar. The causes of international labour migration. A demand determined approach. International migration

review. Vol20. Special issues winter1986). Published by: www.JSTOR.org/13-04-2004.
9. Mary KIRTZ. International migration system. A global approach. OXFORD Clarendon press. England 1992. P15.
10. Hein de HAAS. Migration system formation and decline. A theorical inquiry into the self-perpetuating and self-undermining dynamics of migration processes. Working paper. International migration institute. OXFORD University. 2009. P26à30.
11. Anna Di Bartoleom, Thibaut Jaulin and Delphine Perrin. CARIM migration profile: Algeria. December2010. www.carim.org

الفهارس

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**مقدمة**	**1**
02	**الفصل الأول : الاطار المفاهيمي والنظري للهجرة الدولية**	**7**
03	المبحث الأول : مفهوم الهجرة الدولية والمفاهيم ذات الصلة	7
04	أولا : مدلولات مصطلح الهجرة	7
05	ثانيا : مفهوم الهجرة الدولية	11
06	ثالثاً: المفاهيم ذات الصلة بالهجرة الدولية .	12
09	المبحث الثاني : المداخل النظرية للهجرة الدولية	22
10	أولاً: النظريات المسببة للهجرة الدولية	22
11	ثانياً: النظريات المفسرة للهجرة الدولية	25
17	**الفصل الثاني : واقع الهجرة المغاربية في فرنسا**	**39**
18	المبحث الأول : حجم وتطورات الهجرة المغاربية في فرنسا	40
22	المبحث الثاني: الهجرة المغاربية غير النظامية تجاه فرنسا وسبل مواجهتها	47
22	أولا: تطورات الهجرة غير النظامية المغاربية نحو فرنسا.	47
23	ثانيا: الآليات القانونية والسياسات الأمنية لمواجهة الهجرة الغير نظامية	49
25	المبحث الثالث : التأثيرات الاقتصادية للمهاجرين المغاربة في فرنسا	52
26	أولا: التطور الديموغرافي للهجرة المغاربية في فرنسا	53
27	ثانيا: مساهمات المهاجرين المغاربة في اقتصاديات دول الاستقبال الأوربية:	54
28	ثالثا: مساهمات الهجرة المغاربية في تعويض حاجيات سوق العمل في دول أوربا	56
28	**الفصل الثالث: الرؤى السياسية والاطر القانونية الفرنسية للتعامل مع الهجرة المغاربية منذ سنة 2003**	**57**
29	المبحث الأول : الروئ السياسة الفرنسية للتنظيم الهجرة المغاربية	59
30	أولا: مضمون الخطاب السياسي الفرنسي حول الهجرة المغاربية.	59
31	ثانيا: توجهات الاحزاب الفرنسية	60
33	المبحث الثاني : تطور القوانين الفرنسية للهجرة منذ 2003.	63

34	أولا : تطور التشريعات الفرنسية للهجرة منذ 2003 .	63
35	ثانيا: الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتنظيم الهجرة المغاربية نحو فرنسا:	65
36	المبحث الثالث :تأثير السياسات الفرنسية على مستويات الانتماء لدى المغاربة في فرنسا	69
52	**الخاتمة**	72
54	**قائمة المراجع**	
55	**الفهارس**	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دولتان ضمن الإطار النظمي للهجرة الدولية للباحثين MARY Kritz و HANIA	30
02	الإطار النظري للهجرة الدولية المبني على نظرية أنظمة الهجرة	33

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	آلية عمل الشبكات حسب تكلفة الهجرة	32
02	الجزائريون المقيمون في الخارج (1995– 2002) حسب الإحصائيات القنصلي	40
03	الجزائريون المقيمون في الخارج حسب إحصائيات دول الاستقبال	41
04	التونسيون المقيمون في الخارج حسب جهة	42
05	المغربيين المقيمين في الخارج حسب إحصائيات القنصليات(1993–2007)	43
06	المهاجرون غير النظاميين المغاربة المعادين لدولهم أو الذين طلب منهم مغادرة الإقليم الفرنسي	45
07	أصناف المواطنة حسب الجنسية في فرنسا(2011)	64
08	مواقف الأحزاب السياسية الفرنسية من إشكاليات (الهجرة ، التوجه السياسي، الإشكاليات الاقتصادية) (تنقيط من 10):1	65

Abstract

In our study, we discussed the impact of French policies to regulate emigration to Moroccan immigrants after 2003. We discussed the contents of the French political laws and visions as well as the bilateral agreements concluded with the Maghreb countries regulating the flows of Moroccan immigrants towards France, as well as the policies adopted by France to stop irregular migration. The status of Moroccan immigrants, as well as the economic contributions of Moroccan migrants, both in terms of bridging the demographic gap in France or directly contributing to the development of the French economy, as well as the compensation of the needs of the labor market.